

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

قسم: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

رقم: .....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالبة: خضور اميرة امل

تحت عنوان:

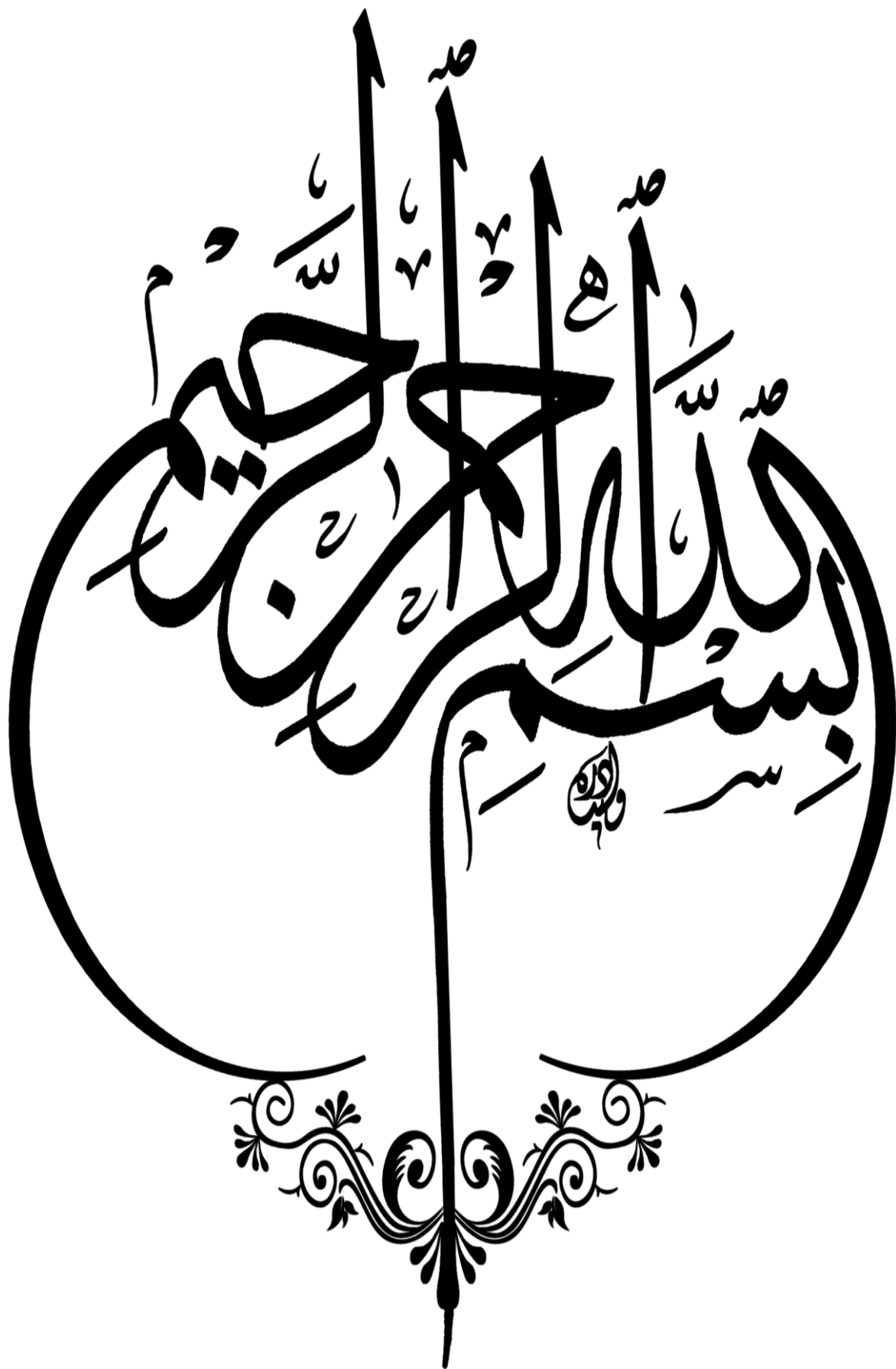
أثر المحددات الاقتصادية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية

خلال الفترة 2000\_2020

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
غري حمزة	أستاذ	المسيلة	رئيسا
بن لخضر السعيد	أستاذ محاضر أ	المسيلة	مشرفا ومقررا
حجيرة عبد المنعم	أستاذ مساعد أ	المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021\_2022



# شكر وتقدير

أول من يشكر ويحمد أثناء الليل وأطراف النهار، الأول والآخِر والظاهر والباطن الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى وأغدق علينا برزقه الذي لا يفنى وأثار دروبنا فإله الحمد كله والشكر كله أن وفقنا وسدّد خطانا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

ولا يسعني وقد انصبت إحداد هذه المذكرة إلا أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان بالجميل للأستاذ الدكتور الفاضل بن لخصر السعيد، لما أسداه لي من نصع وإرشاد وتوجيه طوال فترة إحداد هذه المذكرة، كما لا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى حرمه الأستاذة شنيي سورية.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة، وتخصيص جزء من وقتهم للقراءة والتقييم.

كما يسعدني أن أتقدم بوافر الشكر وجزيل التقدير إلى كل الموظفين بجامعة المسيلة وأخص بالذكر كلية العلوم الاقتصادية على مساندهم لي في جميع مراحل إحداد هذه المذكرة.

ولا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى كل من علمني حرفاً فأصبح سناً برقه يضيء الطريق أمامي.

من طالبكم الموقرة خضور أميرة أمل

# إهداء

الى كل من أضاء بعلمه عقل غير هادى بالجواب الصحيح حيرة سائله فأظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين

أهدي هذا العمل المتواضع الى:

الى التي كانت ولا زالت وستظل مثلي الأعلى في الحياة، الى التي غمرتني بحنانها وعطفها، الى التي أستمد من نور وجهها سراجا يبين دربي في غسق الليالي المظلمة، الى أعز ما أملك في الوجود. أمي العزيزة والغالية بارك الله في عمرها.

الى أعظم رجل في حياتي الذي ابهرتني طيبته، وأدهشتني رجولته وصبره الذي غرس في نفسي الإرادة القوية والمثابرة الذي لم يبخل علي يوما بشيء، والدي الكريم أطال الله في عمره.

الى الذي اختاره الله أن يكون بجواره و الذي سيظل حيا دائما في قلبي الى روح جدي ابراهيم رحمه الله.  
الى جدي وجداتي الذين زودوني بالحنان والمحبة والدعاء.

الى اخي واخواتي وكل افراد عائلتي .

أول خريجة لأهلي

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

شكر و عرفان

اهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والاشكال

مقدمة: .....أد

### الفصل الأول

- تمهيد: ..... - 7 -
- المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم النظريات المفسرة له ..... - 8 -
- المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر و أنواعه ..... - 8 -
- المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته ..... - 11 -
- المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ..... - 14 -
- المبحث الثاني: معوقات مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر ..... - 17 -
- المطلب الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر ..... - 17 -
- المطلب الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر ..... - 17 -
- المطلب الثالث: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر ..... - 19 -
- المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي وآثاره ..... - 20 -
- المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ..... - 20 -
- خلاصة ..... - 24 -

### الفصل الثاني

- تمهيد: ..... - 26 -
- المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ..... - 27 -
- المطلب الأول: واقع مناخ الاستثمار الأجنبي ..... - 27 -
- المطلب الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما بين (2000\_2020) ..... - 34 -
- المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ..... - 38 -
- المبحث الثاني: تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر ..... - 46 -

- 46 - .....المطلب الأول: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر
- 48 - .....المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
- 52 - .....المطلب الثالث: تقييم شامل لمناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر باستخدام مصفوفة SWOT
- .....المبحث الثالث: دراسة قياسية لاهم المحددات الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000\_2020)
- 57 - .....المطلب الأول: عرض المحددات و خصائصها
- 59 - .....المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
- 65 - .....المطلب الثالث: التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL
- 73 - .....خلاصة
- 75 - .....خاتمة عامة
- 77 - .....قائمة المراجع

الملاحق

الملخص

# قائمة الجداول والأشكال

## قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	دورة حياة المنتج الدولي	15
02	مراحل دورة حياة المنتج الدولي	16
03	أهم القطاعات المستقطبة للاستثمارات الاجنبية المباشر خلال الفترة 2000_2015	36
04	مكونات الرئيسية والفرعية لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار	42
05	تحليل مصفوفة SWOT	53
06	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 2000_2020	59
07	تطور سعر الصرف الرسمي في الجزائر خلال الفترة (2000_2020)	60
08	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000_2020).	61
09	تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000_2020).	62
10	تطور قيمة الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة (2000_2020).	63
11	فترات الابطاء المثلى حسب معيار Akaike لنموذج (ARDL)	66
12	نموذج ARDL وفق فترات الابطاء المثلى	67
13	إختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل	68
14	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)	68
15	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	69
16	نتائج اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين)	70
17	إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)	71
18	إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM Of Squares)	71

## قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2020	28
02	تطور حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000_2020	34
03	أهم القطاعات المستقطبة للاستثمارات الاجنبية المباشر خلال الفترة 2000_2015	35
04	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2000_2020	36
05	يمثل بيانات السلاسل محل الدراسة خلال الفترة 2000_2020	58
06	نتائج اختبار الاستقرار للسلاسل باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF).	64

مقدمة

### مقدمة:

مع اتساع نطاق الانفتاح العالمي ومواكبة للتغيرات الاقتصادية التي طرأت والمتمثلة في انتشار عولمة الانتاج، الانفتاح المالي بالاضافة الى التطور التكنولوجي وازدياد حدة المنافسة بين الاقطاب الاقتصادية الكبرى، ازداد الاهتمام أيضا بموضوع الاستثمارات الاجنبية التي أضحت الظاهرة الأكثر سطوعا في عالم العلاقات الدولية في المجال الاقتصادي لما لها أهمية كبيرة في توسيع نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات وازالة مختلف الحواجز والقيود التي تعرقل المبادلات التجارية الدولية وحركة رؤوس الأموال بين مختلف الدول.

ولقد تأكد ذلك من خلال التسابق الكبير والصراع الذي يحدث اليوم بين دول العالم الاول كما تسعى أيضا الدول النامية الى مواكبة هذا الانفتاح الاقتصادي العالمي وذلك من خلال الجهود المبذولة والتي مازالت تبذل في سبيل تحرير اقتصادياتها وتعزيز حيويتها وتنويع المصادر الداخلية وجلب التكنولوجيا الحديثة والدخول في دائرة التطور الاقتصادي والتجاري باستمرار.

ولعل الجزائر تعتبر من أكثر الدول النامية التي تسعى الى دفع عجلة التنمية خاصة بعد الظروف الداخلية التي شهدتها والتقلبات والاضطرابات الاقتصادية الحادة وأبرزها المديونية وهي أهم أسباب التبعية مما دفع الحكومة الجزائرية الى البحث عن حلول ايجابية وكانت أولها تبني سياسة الانفتاح الخارجي أي من نظام مركزي الى اقتصاد السوق، وهذا من خلال تعديل قوانين سابقة تخص تشجيع الاستثمار وكذا إعادة تشكيل البنى الهيكلية والسعي نحو تجسيد المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية ومنح التسهيلات اللازمة لذلك.

### 1. الاشكالية:

إنّ الاهتمام الذي باتت تعطيه الجزائر لظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر وكذا سعيها الدائم الى مواكبة المنافسة بين الدول النامية من أجل جذب الاستثمارات اليها، يتبادر لنا أهم الصعوبات التي تواجهها وهذا من أجل تحسين المناخ الاستثماري ولهذا سنحاول ايجاد أهم المحددات الاقتصادية التي تؤثر فيه وكذا تحديد أثرها. وعلى هذا الأساس يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

الى أي مدى يمكن أن تساهم وتؤثر المحددات الاقتصادية في جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

خلال الفترة (2000\_2020) ؟

ويتفرع هذا السؤال الى مجموعة من الاسئلة الفرعية نوجزها في مايلي:

\_\_ ما مدى تأثير سعر الصرف على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر؟

\_\_ ما نوع العلاقة التي توجد بين الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر؟

\_\_ كيف يؤثر التضخم في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر؟

\_\_ ما هو الدور الذي يلعبه الناتج المحلي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر؟

### 2. فرضيات البحث:

- هناك تأثير ايجابي لسعر الصرف على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر؛
- توجد علاقة وطيدة بين الاستثمار المحلي والاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر؛
- يعتبر التضخم أكثر المحددات الاقتصادية المثبطة للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر؛
- للتأثير المحلي الاجمالي دور مهم في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

### 3. أسباب اختيار البحث: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع نذكر منها مايلي:

- تزايد اهتمام الدول بالاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر؛
- أهمية دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية؛
- الميول الشخصي والاهتمام بالموضوع.

### 4. أهمية البحث:

تتمثل أهمية الدراسة في ابراز أهمية الاستثمار الاجنبي لدفع عجلة التنمية الى الامام في الجزائر باعتباره أولى الخطوات الاساسية للاتجاه نحو الاقتصاد العالمي.

### 5. أهداف البحث: تكمن الأهداف المرجو الوصول اليها من خلال هذه الدراسة في :

- تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.
- توضيح أثر المحددات الاقتصادية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.
- اختبار قدرة نماذج الاقتصاد القياسي في تقدير وتفسير العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات.

### 6. منهج البحث: لقد اعتمدنا لانجاز هذه الدراسة على:

- منهج وصفي: في الجزء النظري حيث قمنا بإبراز بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر وكذا التّطبيقات المفسرة له.
- منهج تحليلي: من خلال عرض وتحليل بعض الجداول المتعلقة بالفترة المدروسة.

## مقدمة

— منهج قياسي كمي: للجزء التطبيقي وهذا من خلال بناء النماذج القياسية واعتمادنا على بعض الطرق القياس الاقتصادي باستخدام برامج EXEL , EIEWS 12 .

**7. حدود البحث:** من أجل معالجة الاشكالية المطروحة تم تحديد إطارين زماني ومكاني:

— الحدود المكانية: الجزائر

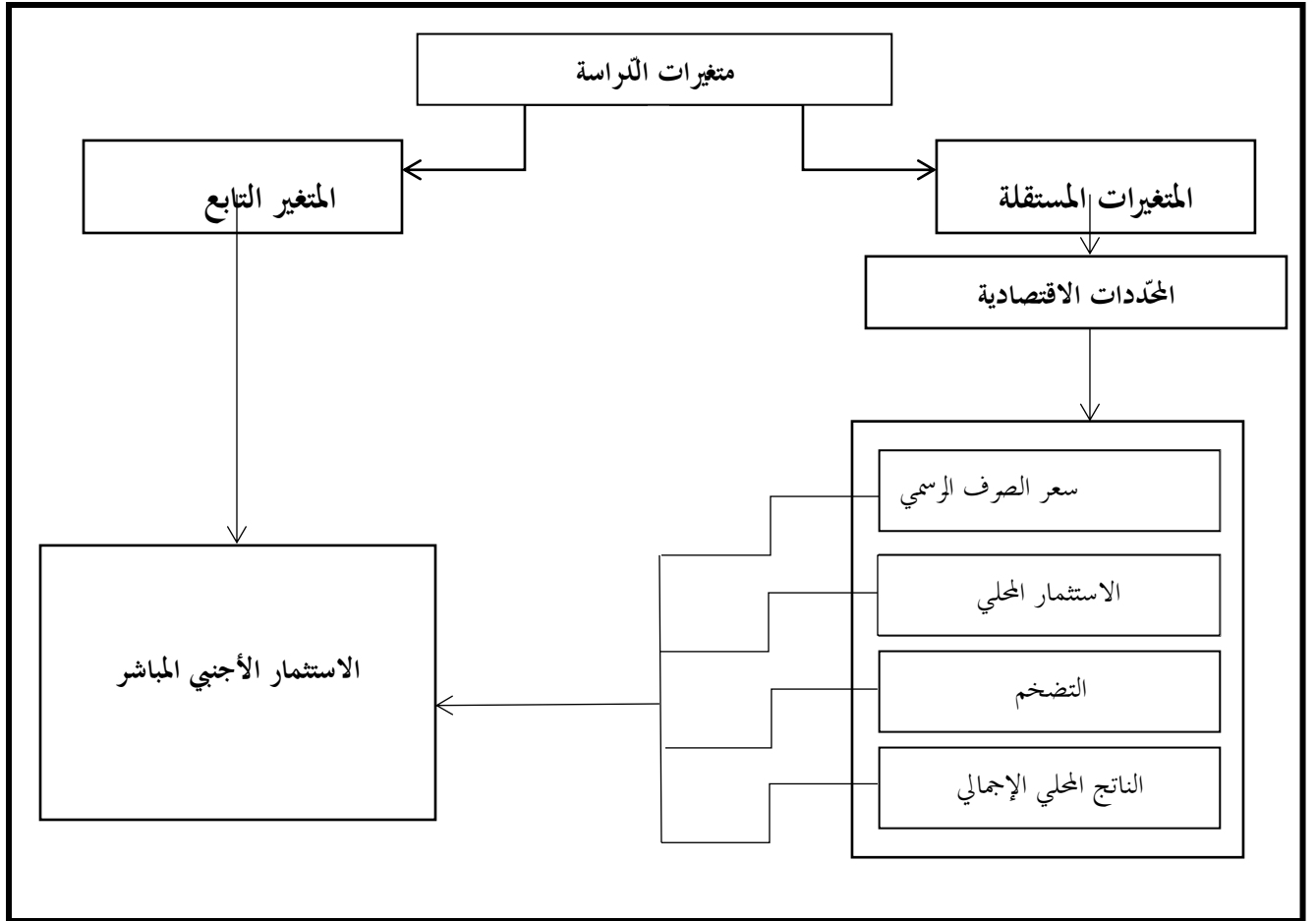
— الحدود الزمانية: تم تحديد فترة الدراسة بين (2000\_2020)

**8. متغيرات البحث:** للدراسة متغيرين هما:

— المتغير التابع: الاستثمار الاجنبي المباشر

— المتغيرات المستقلة: سعر الصرف، الاستثمار المحلي، التضخم، الناتج المحلي الاجمالي.

المصدر: من تصور الباحث



### 9. صعوبات البحث:

— أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال إنجاز هذا البحث هو صعوبة إيجاد البيانات وعدم الافصاح عن الاحصائيات الحقيقية والنضارب الواضح في المعطيات والاحصائيات المتعلقة بالدراسة.

— تواكب بداية السنة مع جائحة كورونا وبالتالي صعوبة الاتصال مع المشرف.

### 10. الدراسات السابقة:

1\_ هند سعدي: [أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة

(1980\_2014)]، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016/2017. تدور اشكالية البحث حول ما هو أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو

الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1980\_2014).

حيث هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في البلدان العربية بالاضافة الى معرفة واقع النمو الاقتصادي في البلدان العربية وكذا التطرق الى مدى تأثير الاستثمارات الاجنبية على البلدان العربية النفطية والغير نفطية حيث توصلت الباحثة الى إن واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية خلال الفترة (1980\_2014) مازال يعاني من الانخفاض في حجم التدفقات منها، وأيضاً ضعف الاستثمارات العربية البينية، وتصنف البلدان العربية من بين البلدان ذات المخاطر العالية.

من المظاهر الاقتصادية في البلدان العربية وجد انها تعاني من عدة مشاكل كضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، عدم امتلاك تكنولوجيا ذاتية، سوء استغلال الموارد الاقتصادية، عدم المرونة في الطاقة المالية، الطابع الاستهلاكي للاقتصاد، محدودية الاستثمار وكبر حجم المديونية الخارجية، بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي. من خلال ما سبق تبين بأن البلدان العربية تعتمد على قطاع واحد وهو قطاع النفط، أما باقي القطاعات فهي مهمشة وبالتالي ليس هناك تكامل بين القطاعات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي، فالإقتصاد العربي يعرف بأنه إقتصاد ريعي.

2\_ عبو هدى: [آثار العوامة المالية على الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة

(1970\_2006)]، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي

الشلف، 2007/2008. تدور اشكالية البحث حول ماهي آثار و انعكاسات العوامة المالية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر

في لبد مثل الجزائر.

حيث هدفت هذه الدراسة الى التعرف على العوامة المالية كمتغير جديد يمكن ان يكون له تأثيرات ايجابية او سلبية على بلد مثل الجزائر كما هدفت الدراسة الى تحليل واقع المناخ الاستثماري الجزائري وكذا تحديد وضعها ضمن المؤشرات الدولية بالاضافة الى التعرف على واقع وآفاق تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل العوامة المالية وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يبين

تأثير العولمة المالية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر. حيث توصلت الباحثة الى أن هناك علاقة قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحددات العولمة المالية، كما أن معظمها موافقة للنظريات الاقتصادية في نوع العلاقة ما عدا مؤشر الانفتاح الاقتصادي، مؤشر الديون الخارجية لا يمكنهما تفسير النموذج. كما اثبتت الدراسة التطبيقية أنه لكي تأثر هذه المحددات في الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن تتضافر مع بعضها البعض أي أن بلوغ الكفاءة في جذب الاستثمار مرتبط بتوفير هذه العناصر مجتمعتا وليس على تحسين أو توفير بعضها فقط وتطبيق تقنية " نماذج تصحيح الخطأ (ECM) " توصلنا إلى نتائج مقبولة. وحتى تتمكن الجزائر من تحقيق طموحات المنتظرة من الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل مواجهة العولمة المالية لا بد من تضافر جهود كافة الجهات المرتبطة بالاستثمار لتضليل العقبات التي تحول دون تنفيذ أنشطتها بالصورة المطلوبة وزيادة التنسيق فيما بينها، وأيضا الاستفادة من تجارب الدول التي حققت نجاحات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال ما سبق نلاحظ أن الباحثين لم تتطرقا الى دراسة المتغيرات التي تؤثر على الاستثمار الاجنبي المباشر باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL.

### 11. هيكل البحث

على ضوء الدراسات السابقة ومن أجل الوصول الى أهداف البحث وللإجابة على التساؤلات المطروحة، ومن ثم التحقق من مدى صحة الفرضيات المتبناة، تبين لنا أنه من الملائم تقسيم الدراسة الى فصلين وكل فصل الى ثلاث مباحث.

في الفصل الاول استعرضنا فيه الاطار المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر اضافة الى أهم النظريات المفسرة له وكذا أهم المحددات المؤثرة فيه بالإضافة الى ذكر مختلف مزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي بالنسبة للدولة الام والمضيفة.

أما في الفصل الثاني فهو في صورة تحليل واقع وآفاق الاستثمار الاجنبي في الجزائر وهذا من خلال تحليل تطور حجم الاستثمارات وكذا أهم القطاعات الاقتصادية المستقطبة له بالإضافة الى تقييم شامل لمناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر باستخدام مصفوفة SWOT. ثم انتقلنا الى بناء نموذج قياسي بتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL) خلال الفترة المدروسة نحاول فيه ربط هذه المؤشرات للتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

نهي الدراسة بخاتمة عامة تشمل النتائج وتوصيات تخص الموضوع.

دراسة نظرية للاستثمار الأجنبي المباشر  
و المحددات الاقتصادية المؤثرة فيه

الفصل الأول

تمهيد:

إنّ المتبع للانفتاح العالمي الذي يحدث اليوم خاصة في المجال الاقتصادي يدرك دون شك أنّ الاستثمار الاجنبي المباشر أصبح يشكل محور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين نتيجة تزايد الاهتمام بعملة النشاط الاقتصادي وزيادة دور الشركات متعدّدة الجنسيات في اعادة هيكلة الانتاج العالمي والتجارة الدوليّة وعمليات نقل التكنولوجيا والمعلومات. وقد تعددت الرؤى والأفكار من قبل الاقتصاديين لتفسير ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر وتحديد أشكاله ومحدّداته من خلال دراستهم المتعدّدة.

لهذا سنحاول في هذا الفصل التّعرف على المفاهيم الاساسية للاستثمار الاجنبي المباشر وأهم النظريات المفسرة له بالاضافة الى معوقات ومزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي المباشر وكذلك دراسة المحدّدات الاقتصادية المستقطبة للاستثمار الاجنبي المباشر. لهذا تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

\_\_المبحث الأول: ماهية الاستثمار الاجنبي وأهم النظريات المفسرة له.

\_\_المبحث الثاني: معوقات ومزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي المباشر.

\_\_المبحث الثالث: المحدّدات الاقتصادية المؤثرة في الاستثمار الاجنبي المباشر.

### المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم النظريات المفسرة له

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الاجل، وقد أصبح يعد ظاهرة معقدة الجوانب وذلك لتزايد اهتمام الشركات والدول به خاصة في السنوات الأخيرة وهذا للإمكانيات التي توفرها الدول النامية قصد استقطاب عدد كبير من المستثمرين.

ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من المفاهيم المثيرة للجدل بين خبراء الاقتصاد لما له من تعدد واختلاف في مفاهيمه، وقصد الإحاطة به فقد حاولنا في هذا المبحث التعرّيج الى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر اشكاله، أهميته بالإضافة الى شرح أهم الأسباب التي تدفع الدول للاستثمار وفي الأخير تطرقنا في هذا المبحث الى اهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي عبر التاريخ الاقتصادي.

### المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر و أنواعه

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف المفكرين الاقتصاديين وهذا للامام بمختلف الجوانب لمحاولة فهمه وتحديد كافة ابعاده.

### أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي

لقد تعددت التعاريف على مصطلح الاستثمار الأجنبي من طرف الاقتصاديين وكذا المنظمات والهيئات الدولية نظراً للأهمية البالغة التي يكتسبها ونقتصر على ذكر البعض منها:

#### 1\_تعاريف المفكرين الاقتصاديين:

1. أبو قحف عبد السلام يرى ان: "الاستثمار الأجنبي هو عبارة عن تملك المستثمر الأجنبي لكل أو جزء من الاستثمارات في مشروع معين بالإضافة الى قيام هذا الأخير بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي للدولة المضيفة في حالة الاستثمار المشترك، أما في حالة الملكية المطلقة أو الكاملة فان السيطرة تكون كاملة و التنظيم والتسيير في إدارة المشروع الاستثماري، وزيادة عن ذلك يقوم المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجيا وعامل الخبرة التقنية الى الدولة المضيفة".<sup>1</sup>
1. كما يرى فريد النجاران الاستثمار الأجنبي هو: "السماح للمستثمرين من خارج الدول بامتلاك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة أي تأسيس مؤسسات أو الدخول كشركاء لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة".<sup>2</sup>

1. وبخلاف الاقتصاديين العرب فإن Bemord.H يرى ان " الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي تلك الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة مقيمة أو غير مقيمة تحت رقابة أجنبية من خلال إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع تابع لها أو المساهمة في

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، نظريات التحويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة مصر 2001، ص13.

مؤسسة جديدة أو في مؤسسة قائمة أو الامتلاك الكامل لمؤسسة قائمة والتي يكون من بين أهدافها إقامة روابط اقتصادية مستمرة مع المؤسسة ويكون لها تأثير حقيقي على تسيير المؤسسة".<sup>1</sup>

### 2\_ تعاريف المنظمات والمهيات الدولية والإقليمية:

1. تعريف صندوق النقد الدولي FMI: "هو ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة الى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".<sup>2</sup>
2. اما المنظمة العالمية للتجارة OMC: اعتبرت ان الاستثمار الأجنبي المباشر، عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما "البلد الام" حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى "البلدان المضيفة" مع نية تسييرها.<sup>3</sup>
3. ويعرف تقرير منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة "UNCTAD" الاستثمار الأجنبي المباشر، على انه ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الامد تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الام "البلد المستثمر" وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر هو "البلد المضيف"<sup>4</sup>

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص تعريف شامل للاستثمار الاجنبي المباشر، يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد أهم أشكال التمويل الدولي وهو عبارة عن انتقال لرؤوس الأموال بكافة أشكالها بالإضافة الى التكنولوجيا والخبرات التقنية خارج الحدود السياسية والجغرافية لدولة ما الى دول العالم المختلفة بهدف تحقيق عائد.

### ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي

تختلف أشكال الاستثمار الأجنبي وتباين من حيث النوع، الخصائص والاهمية النسبية لكل شكل منها، وذلك حسب ما تقتضيه حاجة ومصصلحة هذه الدول وحسب ما تسمح به قوانين البلد المضيف ويمكن رصد عدد من الأشكال التي ظهرت نتيجة انفتاح الأسواق وغياب العوائق نوجزها في ما يلي:

#### 1\_ الاستثمار المشترك:

هو شكل من أشكال التحالف الاستراتيجي الذي تعتبر فيه ملكية المشروع وتسييره عمل مشترك بين المستثمر الاجنبي والمستثمر المحلي بوجهيه العام والخاص، ويشمل الاستثمار الاجنبي المباشر المشترك على الخصائص التالية:

<sup>1</sup> Bemord Hugnier. L'investissement direct , Économico, Paris,France,1984,p13.

<sup>2</sup> بلمقدم مصطفى ، حلبي و هيبه، الاستثمار الأجنبي بين لعب دور الوساطة لنقل التكنولوجيا وبين احتكاره لها، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة تلمسان، مجلد2، العدد4.

<sup>3</sup> Denis Tersen ,Jean\_Luc Bricout, L'investissement international, edition Amond Colin, 1995, p5.

<sup>4</sup> Bertrand Bellan et Radaha Gouia, Investissements direct étrangers et développement industrielle méditerranéen, édition: Economica, paris, 1998, p 3

1. هو استثمار طويل الاجل؛
2. يعقد ما بين طرفين، أحدهما وطني والآخر أجنبي؛
3. قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص؛
4. لا تتطلب المشاركة في هذا النوع من الاستثمارات دخول كل طرف شريك بحصة من رأس المال، فقد يقدم أحد الطرفين فقط المعلومات أو الخبرة أو العمل التكنولوجي، بشرط اشتراكه مع الطرف الآخر في إدارة المشروع وهذا هو أساس التفرقة ما بين مشاريع الاستثمار الأجنبي المشترك المباشر.

### 2\_ الاستثمار المملوك بالكامل:

يعد هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر الأنواع تفضيلا للشركات المتعددة الجنسيات ويتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة.<sup>1</sup>

ولهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية مزايا متعددة والتي تتمثل في كل من زيادة تدفقات رأس المال الأجنبي تؤدي الى كبر حجم المشروع للمساهمة الجيدة في اشباع حاجة السوق المحلي وإيجاد فائض للتصدير مما يترتب عليه تحسن في ميزان المدفوعات والمساهمة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال وخلق فرص للعمالة المباشرة وغير المباشرة. أما العيوب فتتمثل في خشية الدول المضيفة من أخطار الاحتكار والتنمية الاقتصادية وما يترتب على ذلك من آثار سياسية سلبية في حالة تعارض المصالح ومن بينها الشركات المعنية.

### 3\_ مشاريع التجميع:

تقوم على أساس اتفاق بين المستثمر الأجنبي وطرف وطني عموما كان أو من الخواص، بحيث يقوم الطرف الأول بتوريد قطع ومكونات منتج ما كالأجهزة الالكترونية والسيارات الى الطرف الثاني في الدولة المضيفة الذي يتولى تجميعها وتركيب المنتج النهائي وقد يزود المستثمر الأجنبي الطرف الوطني بالمعدات اللازمة للتجميع والمعرفة الفنية.

يمكن أن تكون هذه المشاريع في صورة واحدة من الشكلين السابقين (تملك مطلق، استثمار مشترك) كما قد تنتفي مشاركة المستثمر الاجنبي في الإدارة فيتحول الى شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر.<sup>2</sup>

### 4\_ الاستثمار في المناطق الحرة:

باعتبار المناطق الحرة فضاءات خارج المنطقة الجغرافية فان الشركات المتعددة الجنسيات غالبا ما يشكل لها ذلك حافزا على مواصلة نشاطها الإنتاجي في مثل هذه المناطق، مستفيدة في ذلك من الإعفاءات الجمركية فعالبا ما تقوم البلدان المضيفة بخلق و انشاء المناطق الحرة قصد تشجيع إقامة الصناعات الموجهة الى التصدير، حيث تسعى هذه الدول الى جعل هذه المناطق فضاءات جاذبية للاستثمارات

<sup>1</sup> سعدي يحيى، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006\_ 2007، ص66.

<sup>2</sup> د. عبد النور هبال، قانون الاستثمار والبيئة القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تقييمية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، العدد7، جانفي 2017.

الأجنبية نظرا للامتيازات الممنوحة في هذا الاطار بحيث يكون المستثمر الأجنبي في هذه الحالة بعيدا عن الخضوع للقوانين والإجراءات التقييدية المفروضة من قبل البلد المضيف.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

يعتبر الاستثمار الاجنبي مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي رغم اختلاف الدوافع ولهذا ارتأينا في هذا المطلب الى ذكر أهميته وكذا أهم الدوافع بالنسبة للدولة الام والمضيفة.

#### أولا: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر، والتي تتمثل في:

#### 1\_دوافع المستثمر الأجنبي

هناك جملة من دوافع المستثمرين الأجانب نستعرضها من خلال العناصر التالية:

##### 1. طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري:

تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر الى مزاولته نشاطه عبر الحدود الوطنية، اذ ان هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج ولغرض تلافي الإخفاق بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها.<sup>2</sup>

##### 2. زيادة العوائد:

دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر وتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف المواد الأولية واليد العاملة، هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار، أما اذا كان هذا التحويل غير مسموح به كليا أو جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد، فلن يتحقق هذا العائد ويفتقد جاذبيته.<sup>3</sup>

##### 3. حماية أسواق المستثمر و الرغبة في النمو والتوسع:

ان عجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع الاستثماري والتجاري في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة الى التوجه نحو الاستثمار الخارجي، والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية من أجل تطوير الاستغلال التجاري والحصول على أكبر قدر من الأسواق.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> د. زبير عياش، ا. سمية عياش، دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، المجلد 2، العدد 2، ديسمبر 2015.

<sup>2</sup> عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996\_2005، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الاقتصاد، جامعة الجزائر 2007\_2008، ص 53.

<sup>3</sup> مرجع سابق ذكره، ص 53.

<sup>4</sup> طاهر مرسي عطية، أساسيات إدارة الاعمال الدولية، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 185.

4. البحث عن المصادر:

يسعى المستثمر الأجنبي الى استغلال المزايا النسبية المتوفرة في الدول المضيفة لاسيما تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية بهدف بناء قاعدة انتاج تركز على استغلال المواد الأولية والثروات الكامنة.<sup>1</sup>

5. الاستفادة من المزايا المكانية:

التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة الى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي والتي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج أو انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح وبالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.<sup>2</sup>

### 2\_ دوافع الدول المضيفة

تسعى مختلف الدول النامية والتي في قيد التطور الى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أصبحت تنافس عليه، ويعود هذا للأسباب التالية:

1. سد فجوة الادخار والاستثمار:

عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني يلجأ الى المصادر المالية الخارجية، ومنها الاستثمار الأجنبي والاعانات والمنح والقرض الخارجي غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة ولها تكاليف مستقبلية باهظة جعلت بعض الدول تعجز عن سدادها، الشيء الذي دفع بهذه الدول الى البحث عن مصادر تمويل بديل عن الاقتراض الخارجي.<sup>3</sup>

2. تحسين وضعية ميزان المدفوعات:

تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها الى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الاجل القصير والمتوسط والطويل.<sup>4</sup>

3. تخفيض مستوى البطالة:

المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج الى يد عاملة، وبالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي الى تخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار. خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد

<sup>1</sup> مرجع سابق ذكره، ص 187.

<sup>2</sup> عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 54.

<sup>3</sup> عبد الكريم بعداش، مرجع سابق ذكره، ص 56.

<sup>4</sup> مرجع سابق ذكره، ص 56\_57.

العامله بدلا من الكثافة الرأسمالية هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية.<sup>1</sup>

#### 4. نقل التكنولوجيا الحديثة:

تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على تطويعها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي. وهذا ما يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الدول المتقدمة اتجاه الدول الأقل تقدما والنامية. حيث من المفترض أن يجلب هذا الاستثمار الفن الإنتاجي الحديث وطرقه التقنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الإدارية والمالية والتسويقية المعاصرة... الخ.<sup>2</sup>

#### ثانيا: أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر

ان أهمية الاستثمار الأجنبي هي في تزايد مستمر نظرا للمنافع التي يقدمها، والتي يمكن ايجاز بعضها في ما يلي:<sup>3</sup>

1. زيادة الرأس المال الاجتماعي للدول النامية؛
2. تخفيض التكلفة بالنسبة للمضاعفات المحلية عن طريق توفير بعض عناصر الإنتاج التي كانت غير متوفرة؛
3. ان استفاد المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية وتسويقية وقنوات اتصال مسبقة بالأسواق العالمية يؤدي الى توسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية؛
4. تحقيق وفورات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توافر العديد من السلع الاستهلاكية الجديدة الصنع وبأسعار أقل نسبيا، وهذا ما يزيد من الرفاهية الاقتصادية وارتقاء أذواق المستهلكين؛
5. استفاد الاستثمارات الأجنبية الى الدول المضيفة يعد علاجا لهذه الظواهر غير الصحية (هجرة الادمغة، رؤوس الأموال) وهذا ما يبقء هذه العوامل الإنتاجية من عمال ورؤوس أموال للعمل مع المستثمر الأجنبي في الداخل بدلا من أن تسعى اليه في الخارج.

<sup>1</sup> مرجع سابق ذكره، ص 58.

<sup>2</sup> مرجع سابق ذكره، ص 58.

<sup>3</sup> عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وآفاق، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة التكوين المتواصل الجزائر 17 و18 أبريل 2006، ص 253.

### المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تنوعت نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر وتطورت نتيجة الأبحاث والدراسات وحسب الظروف الاقتصادية التي تزامنت مع ظهور كل نظرية، ومنه سنحاول التطرق الى أبرز النظريات.

#### أولاً: نظرية عدم كمال السوق

تم صياغتها من طرف الاقتصادي الكندي (Stephane hymer)، في محاولة منه لتفسير كيفية قيام الشركات بالاستثمار في الخارج في ظل عدم كمال السوق. تفترض هذه النظرية عدة افتراضات تعتمد عليها في تحليل أسباب اتجاه الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة، فهي تفترض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، لذلك فهي تفترض عدم قدرة شركات هذه الأخيرة الوطنية على منافسة الشركات المتعددة الجنسيات من حيث مستوى الإداري، أو التكنولوجي، أو توافر الموارد المالية. فالشركات المتعددة الجنسيات تتمتع بقوة نسبية مقارنة بالشركات الوطنية، وبالتالي تدفع هذه النظرية الشمولية لمجالات الاستثمار المختلفة تلك الشركات التي تمتلك جوانب من القوة لإقامة وتملك مشروعات الاستثمار خارج حدود الدولة الأم، وتكون هذه المزايا عوضاً لها عن المخاطر التي تواجهها نتيجة استثمارها بالخارج.<sup>1</sup>

#### ثانياً: نظرية الحماية (Protection Théorie)

تقوم هذه النظرية على أساس أن الشركة التي تقوم بالاستثمار الأجنبي تستطيع تنظيم عوائدها اذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثلًا البحث والتطوير والابتكارات وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة، ولكي تحقق الشركة هذا الهدف، فإن هذا يستلزم قيامها بممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي والفروع في الأسواق أو الدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة. ويقصد بالحماية هنا الممارسات من قبل الشركات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة. عموماً الى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر وغير المباشر وذلك لأطول فترة ممكنة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول المضيفة واجبارها على قنوات للاستثمار المباشر لشركات داخل أرضها.<sup>2</sup>

#### ثالثاً: نظرية دورة حياة المنتج

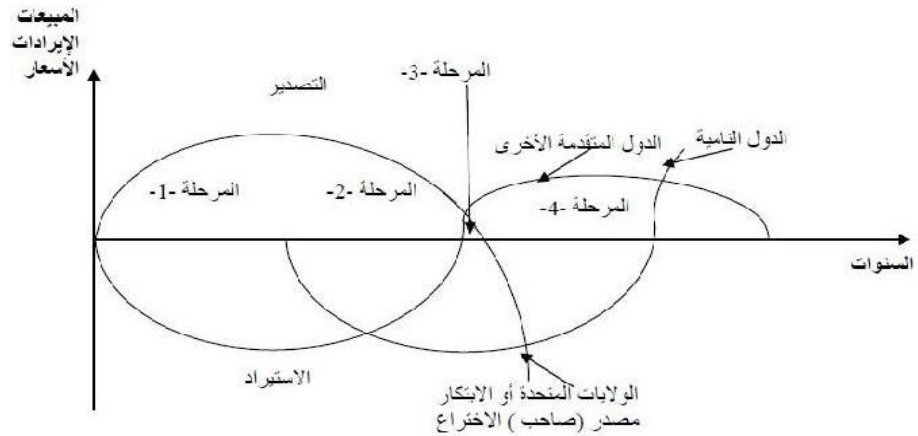
من أهم روادها الاقتصادي "ريموند فيرنون" تقوم هذه النظرية على مفهوم أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها الى السوق التجاري حتى زوالها منه، ومن المراحل التي تمر بها (الظهور، النمو، النضوج، الانحدار والتدهور).

<sup>1</sup> عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2012، ص25.

<sup>2</sup> زناقي سيد أحمد، حسناوي مريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على الاقتصاديات الناشئة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب- عين تموشنت، جامعة حسينية بن بوعلی- الشلف، العدد 4، 2018\_09\_28.

1. مرحلة الظهور: في هذه المرحلة يكون حجم الإنتاج من المنتج الدولي يفوق مستوى الطلب المحلي هذا ما يدفع الشركات المنتجة الى محاولة إيجاد أسواق خارجية لتصدير هذا الفائض من المنتج إليها.<sup>1</sup>
2. مرحلة النمو: تتميز هذه المرحلة بعملية نمو سريعة نظرا لتوسع المستهلكين في عملية الشراء، و بإشنداد المنافسة تندفع الشركة للبحث عن فرص تصديرية بهدف مضاعفة كمية الإنتاج.<sup>2</sup>
3. مرحلة النضج: تتميز باستمرار وتزايد الطلب المحلي والخارجي على المنتج مما يعطي الفرص للإنتاج على المستوى الاقتصادي الكبير.<sup>3</sup>
4. مرحلة الانحدار والتدهور: في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق حيث بدأ المستهلكون يغيرون من وجهة نظرهم للسلعة بحثا عن سلعة جديدة ماثلة، فتبدأ الشركة بالعمل على إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة الى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل اجراء بعض التغييرات على شكل السلعة، أحجامها، ألوانها، عبواتها واسعارها، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة، في نفس الوقت تعمل الشركة على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق.<sup>4</sup>

### الشكل (1): دورة حياة المنتج الدولي



المصدر: عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،

1989، ص 56

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق ذكره، ص 61.

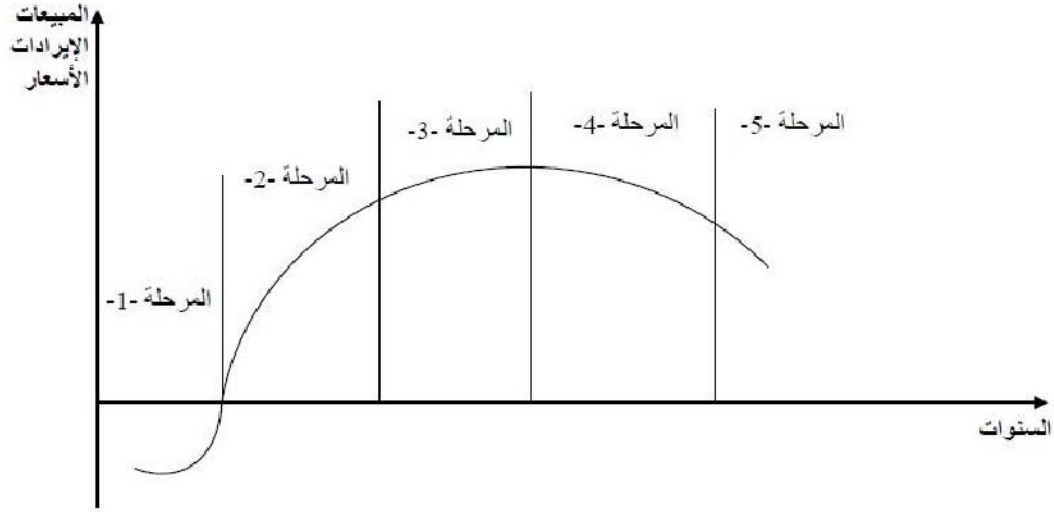
<sup>2</sup> علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 165.

<sup>3</sup> شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهدي، أم البواقي، 2015، ص 60.

<sup>4</sup> هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017، ص 30.

يوضح الشكل السابق ثلاث منحنيات بمراحل دورة حياة المنتج الدولي واحد ، أي إن كل منحنى يمثل دورة حياة نفس المنتج.

### الشكل رقم (2): مراحل دورة حياة المنتج الدولي



المصدر: عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص57.

المرحلة 1: مرحلة البحوث والإبتكارات بألو.م. أ.

المرحلة 2: تقديم السلعة بسوق الأمريكي.

المرحلة 3: مرحلة النمو في الإنتاج و التسويق المحلي والدولي.

مرحلة 4: بداية التشيع السوق المحلي و بدأ إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى.

مرحلة 5: بدأ إنتاج السلعة في الدول النامية وتدهور السلعة بالسوق الأمريكي بسبب المنافسة .

### المبحث الثاني: معوقات مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

رغم التسهيلات والتحفيزات التي تقدمها الدولة المضيفة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أنه هناك العديد من المعوقات التي تقف سد منيع أمام انتقال الاستثمارات الأجنبية إليها بكل سهولة مما دفع الدول المضيفة إلى بذل قصارى جهدها لرفع كفاءتها لتغطية هذه الفجوات.

### المطلب الأول: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من العوائق من بينها:<sup>1</sup>

1. معوقات التمويل كارتفاع معدلات الفائدة، وعدم كفاية السوق وعدم وجود برامج تمويل متخصصة، هذا بالإضافة إلى معوقات التكلفة المتجسدة في ارتفاع تكاليف الإنتاج، معوقات التسويق والمعوقات المعيارية؛
2. مجمل القطاعات تعاني من عوائق كبرى تحول دون تدفق استثمارات الأجانب ومنها على سبيل المثال: النظام العقاري القديم؛
3. التأخر الكبير في بعض ميادين التحول الاقتصادي بالمقارنة بدول المنطقة، وذلك بسبب التباطؤ في إنجاز بعض الإصلاحات وما يسمى بعمليات الخصخصة؛
4. ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار كخدمات الماء، الكهرباء، الغاز وخطوط الهاتف وقنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار؛
5. ثقل وتعقيد النظام الإداري ولاسيما من حيث انتشار البيروقراطية وتدخل الصلاحيات.

### المطلب الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي عدّة مزايا نذكر منها:

أولاً: بالنسبة للدول المضيفة تتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

1. المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة، كما يعمل على تحفيز الخبرات الوطنية وحثها على عدم الهجرة إلى الخارج من خلال استخدامها وتوفيرها على كل ما كانت ستحصل عليه في الخارج؛
2. الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمثل في تدفق رأس المال فقط، ولكنه عادة ما يكون مصحوباً بفتون إنتاجية ومنتجات حديثة إضافة إلى مهارات إدارية وتنظيمية وخبرات فنية تفتقر لها الدول النامية وتستفيد منها العمالة المحلية؛
3. يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تطوير الصادرات وتخفيض حجم الواردات من السلع والخدمات وبالتالي تحسين الميزان التجاري كما أن احتمال استعادة رأس المال من الدولة المضيفة يكون أقل إذا ما قورن باستثمار المحافظة المالية وذلك من خلال توفير مصادر متجددة وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج التنمية؛

<sup>1</sup> حمدي فلة، حمدي مرهم، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعق، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد العاشر، 2014، ص 339\_340.

<sup>2</sup> عميش عائشة، نمذجة قياسية اقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1970\_2004، مذكرة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء، الجزائر، جويلية 2007، ص 37.

4. مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحقيق المنافع الاجتماعية وتحسين البنية التحتية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبيد الطرقات المؤدية الى مشروعه وتوصيل شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء.
5. الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على نقل التكنولوجيا وبالتالي إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى تكنولوجي آخر مما يؤدي الى خلق قيمة مضافة أكبر.
6. الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على تغطية النقص الذي يميز الادخار المحلي أي العمل على سد الفجوة الادخارية مما يؤدي الى زيادة نسبة الاستثمارات المحلية.

### ثانياً: بالنسبة للمستثمر الأجنبي

على غرار الدول المضيفة له فان الدول المصدرة له هي الأخرى تستفيد من بعض المزايا الناتجة عن القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج ويمكن ادراجها فيما يلي:<sup>1</sup>

1. استغلال المواد الأولية واليد العاملة بأقل تكلفة مع السيطرة على عناصر الإنتاج؛
2. تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وذلك من خلال العوائد والارباح المتأتية من القيام بالاستثمار والتي تحول الى البلد الأصلي، وهذا على المدى المتوسط أو البعيد.
3. إيجاد أسواق لتخزين منتجاتها وتبادل الخبرة مع الوحدات المحلية؛
4. استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج واستغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدول المضيفة له، أين تفتقد هذه الأخيرة المنافسة المحلية مما يؤدي بالشركات الأجنبية الى احتكار هذه الأسواق؛
5. يعتبر وسيلة من وسائل التغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة بالدول المضيفة ويسهل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير؛
6. تعظيم حجم الأرباح المتوقعة والناجمة عن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة؛
7. يعتبر الاستثمار المشترك المفضل لدى الشركة الأجنبية في حالة عدم سماح الحكومة بالتملك المطلق للمشروع وخاصة في بعض مجالات كالزراعة والبتروك؛
8. تخفيض حدة التلوث والمشاكل البيئية في البلد الأصلي ونقلها الى الدول المضيفة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر... تعاريف... مجلة التنمية الإنسانية، العدد 33، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص11.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مرجع سابق ذكره، ص366\_368.

### المطلب الثالث: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

رغم كل المزايا التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر الا انه في نفس الوقت لا يخلو من العيوب وتتجلى أهم عيوبه في ما يلي:

#### أولاً: بالنسبة للدول المضيفة

انه من الخطأ بما كان تصور الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر أنها قد تجني منافع من جراء جذبها للاستثمار دون التعرض للمساوئ وفيما يلي أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:<sup>1</sup>

1. تساهم الشركات المتعددة الجنسيات بقدر كبير في التباين الموجود في مستوى الأجور وشروط العمل، وهي السبب في بعض الأحيان وراء تحول العمالة الماهرة والاطارات الفنية الخبيرة من قطاعات الاقتصاد القومي لخدمة هذه الشركات من خلال قدرتها الشرائية الكبيرة؛
2. في غالب الأحيان يفضل الاستثمار الأجنبي المباشر العمل في قطاعات الصناعية الاستراتيجية بالدرجة الأولى وذلك بغية استنزاف الثروات الوطنية والمواد الأولية وتصديرها الى شركات أخرى تابعة لها، من أجل تحويلها ليعاد استثمارها مرة أخرى من طرف البلدان النامية؛
3. التلوث البيئي هذا الأخير الذي يعد أحد أهم عناصر التكاليف التي يجب أن تتحملها الدول المضيفة له؛
4. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية قد يؤدي الى عرقلة الصناعات المحلية وربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة مما يؤدي حتما في المستقبل القريب الى اختيارها وانتقال ادارتها الى الأجانب والسبب في كل هذا كون هؤلاء يجلبون معهم تقنيات عالية يفقدها الاقتصاد المحلي مما يؤدي أيضا الى زيادة حدة البطالة عوضا عن تخفيضها؛
5. الهيمنة الاقتصادية والسياسية للشركات الأجنبية والتدخل في الشؤون الداخلية للبلد المضيف من خلال السيطرة على الصناعات الاستراتيجية؛
6. التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من آثار سياسية سلبية على المستوى الوطني والدولي؛
7. زيادة الفوارق الطبقيّة كنتيجة للأجور المرتفعة التي تدفعها لعمالها، دون مراعاة مستوى الأجور السائدة في الشركات المحلية.

#### ثانياً: بالنسبة للمستثمر الأجنبي

بالرغم من تعدد مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن هذا الأخير له آثار سلبية على الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر وأهم سلبياتها ما يلي:<sup>2</sup>

1. التأثير السلبي على ميزان المدفوعات بسبب التدفقات من رؤوس الأموال نحو الدول المضيفة في المدى القصير والمتوسط؛
2. زيادة البطالة في الدول الاصلية وذلك بسبب الاعتماد على اليد العاملة الرخيصة الموجودة في الدول المضيفة؛

<sup>1</sup> عميش عائشة، مرجع سابق ذكره، ص 38.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق ذكره، ص 485.

3. قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية الى اقضاء الطرف الأجنبي مما يؤدي الى ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا ما يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي المباشر في البقاء والنمو والاستقرار في السوق والتوسع ان أمكن ذلك؛
4. احتمال وجود تعارض في المصالح بين الطرفين حول نسبة المساهمة في رأس المال للمشروع الاستثماري؛
5. انخفاض في القدرات المالية والفنية قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق أهدافه القصيرة، المتوسطة والطويلة؛
6. احتمال التأميم وهو ما ينجر عنه نزع الملكية.

### المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي وآثاره

تعني محددات الاستثمار الأجنبي المباشر "مجموعة العوامل والشروط المتنوعة، التي تتحكم وتؤثر بشكل بارز على توجهات تدفقاته، سواء الاقتصادية أو الجغرافية أو حتى السياسية، إضافة الى المعايير التي تسمح بتقييم البلد المضيف كموقع أو مقصد استثماري للشركات الأجنبية في المستقبل، بحيث تمثل هذه المحددات الظروف القبلية للاستثمار الواجب توفرها من أجل جذبه" والتي لا يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجنبان.

### المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يخضع الاستثمار الاجنبي المباشر الى العديد من المحددات بالنسبة للدولة المضيفة والدولة الأم.

#### أولاً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي

يبني المستثمر قراره بناء على محددات منها:

1. معدل العائد على الاستثمار: يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لان القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه الى الاستثمار الأجنبي في الخارج الا إذا توقع عائد أعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار عند اتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة.<sup>1</sup>
2. سعر الفائدة: يعتبر محدد رئيسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فرؤوس الأموال تستثمر أينما كانت أسعار الفائدة مرتفعة والعكس صحيح، فإنها لا تتوطن أينما كانت أسعار الفائدة منخفضة.<sup>2</sup>
3. التسويق: يلعب التسويق دورا هاما في الاستثمار الدولي بصفة عامة، اذ يساعد الشركات المتعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها الى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية مع تنوع منتجاتها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> يحي سعيدي ، مرجع سابق ذكره، ص 70.

<sup>2</sup> بعد الكرم بعداش، مرجع سابق ذكره، ص 60.

<sup>3</sup> مرجع سابق ذكره، ص 63.

4. تكاليف الإنتاج: يمثل انخفاض تكاليف عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر، حيث يستطيعون من خلال انتاجهم الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.<sup>1</sup>
5. القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي: تمتلك الشركات متعددة الجنسيات قدرات تكنولوجية هائلة وهي الميزة التي تمتاز بها وتعطيها التفوق، وهذا راجع الى اتفاتها الكبير على البحوث والاكتشافات وتخصيص ميزانيات كبيرة لذلك بهدف الوصول الى اكتشافات متواصلة، من أجل تغطية احتياجات السوق وتلبية رغبات المستهلكين والخروج باستمرار بمنتجات جديد هذه التكنولوجيا الدقيقة التي تفتقر اليها الدول المضيفة هي الدافع الذي يجعل الشركات تستقر في هذه الأسواق لسهولة السيطرة عليها.<sup>2</sup>

### ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي الراجعة للدولة الام

ساهم الكثير من الباحثين من خلال دراساتهم التطبيقية في معرفة وشرح العوامل التي تؤدي الى دفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الدولة الام نحو الخارج، حيث توصل كوثلين (1995) ان هناك عوامل دفع تتعلق بالدولة الام للشركة المستثمرة، حيث يساهم انخفاض نسب معدلات النمو وحالات الركود الاقتصادي والمنافسة الشديدة في توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج.

من بين المحددات التي تدفع بالمزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي من الدولة الام الى الدول المضيفة تتمثل في:

1. ارتفاع حدة المنافسة في الدولة الام: تتجه الشركات التي تواجه حالة منافسة شديدة في دولها الاصلية بشكل يؤثر على أرباحها ونموها الى الاستثمار في الخارج، وهذا حتى تخفض من ضغوط المنافسة السائدة مع الشركات الاخرة في الدولة الام؛<sup>3</sup>
2. تراجع معدلات النمو الاقتصادي والركود الاقتصادي في الدولة الام: ان انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وحالة الركود في الدولة الام تعتبر عوامل دافعة للشركات من أجل الاستثمار خارج دولها الاصلية، وذلك بحثا عن فرص تمكنها من تحقيق عوائد مرتفعة مدفوعة بمعدلات النمو، وما يرافقها من حالة الراجح الاقتصادي، الشيء الذي يرفع من إمكانية الطلب على منتجاتها؛<sup>4</sup>
3. الارتفاع النسبي لتكاليف الإنتاج في الدولة الام مقارنة بالدولة المضيفة للاستثمارات: تتجه الاستثمارات الأجنبية في الدولة المباشرة للاستثمار في الخارج عندما تكون تكلفة الإنتاج منخفضة بالمقارنة مع الدولة الام، وهو ما يفسر الاستثمارات الباحثة عن الكفاءة؛
4. وجود علاقة تبعية اقتصادية بين الدولة الام والدول المضيفة للاستثمارات: تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الاستثمار في الدول التي ترتبط بعلاقة تبعية اقتصادية مع الدولة الام لهذه الاستثمارات، وتتضح التبعية الاقتصادية من خلال التبعية في الاقتراض والتجارة الخارجية والتكنولوجيا، بالإضافة الى حجم المساعدات التي تقدمها الدولة الام للمستثمرين الأجانب للدولة المضيفة التي ترتبط معها بعلاقات اقتصادية وسياسية متميزة؛

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1994، ص 215

<sup>2</sup> - لويس حقيية، فقدان الثقة وراء هروب الاستثمار، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 176، ص 20.

<sup>3</sup> عمر صقر، مرجع سابق ذكره، ص 51.

<sup>4</sup> مرجع سابق ذكره، ص 53.

6. ارتفاع أسعار العملة في الدولة الام مقارنة بالعملات الأجنبية: يؤدي ارتفاع سعر العملة في الدولة الام الى ارتفاع أسعار تصدير منتجات الشركات الموجودة فيها، وهو ما يدفعها الى الاستثمار في الخارج من أجل تخفيض كلفة الإنتاج المرتبطة بارتفاع سعر العملة في الدولة الام؛
7. الدافع السياسي: تقوم الدولة الام للمستثمر الأجنبي بتشجيع انتقال الاستثمارات الأجنبية نحو بعض الدول الأخرى بدافع المساعدة باعتبارها دول حليفة، أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين، وهو الملاحظ من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الدول النامية بغية التوسع وزيادة النفوذ والسيطرة أكثر على هذه الدول.

### ثالثا: محددات الاستثمار الراجعة للدول المضيفة

تحتوي هذه المحددات على العديد من العوامل التي تخص الدول المضيفة بحيث يمكن تطبيقها لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر والتي يتمثل أهمها في المزايا المكانية المتوفرة في الدول المضيفة بالإضافة الى التشريعات والنظم الاقتصادية المختلفة والضريبية والأنظمة المصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية... الخ، ومنه سنحاول التطرق الى أهم المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي:

#### 1. حجم السوق واحتمالات النمو:

يعتبر حجم السوق للبلد المضيف محدد من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان السوق كبير ونشط وواعد يملك كل إمكانيات التوسع، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق باتجاهه أملا في تحقيق أقصى عائد والعكس صحيح، ونستطيع قياس حجم السوق بمقياسين مهمين هما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومقياس عدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق، وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية، فإذا كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع فإن هذا يؤدي لمزيد من الانفاق من الافراد على السلع والخدمات وبارتفاع عدد السكان فإن هناك مبالغ ضخمة ستضخ في هذه الأسواق ، كالانفاق على السلع والخدمات الذي ينتج عنه تعظيم أرباح الشركات متعددة الجنسيات، كما يعتبر محدد حجم السوق واحتمالات النمو محدد مهم في جذب تدفق رؤوس الأموال الدولية على شكل استثمارات أجنبية مباشرة نحو البلد المضيف.<sup>1</sup>

2. توفر الموارد: فقد تكون هذه الموارد الطبيعية ( البترول ، الغاز، المياه، المناخ) وقد تكون بشرية(ولا يقصد هنا تكلفة عنصر العمل فقط وإنما أيضا جودته وكفاءته)، كما يمكن أن تكون تكنولوجية(مراكز البحث والتطوير، المخابر) أو تمويلية(إمكانية الحصول على القروض).<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الكريم كاكي، مرجع سابق ذكره، ص70\_71.

<sup>2</sup> عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجار كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007، ص97\_107.

3. العوامل الاقتصادية: من أهمها الناتج الوطني الإجمالي، معدلات النمو، مستوى التضخم، أسعار الفائدة هيكل الجهاز المصرفي وقيود التجارة الدولية، حيث تمثل أهمية كبرى في القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات وكلما زادت القوة الاقتصادية لدولة ما كلما جعلها ذلك موقعا مرغوبا من قبل المستثمرين.<sup>1</sup>
4. البنى التحتية: تعد البنى التحتية محددات تقليديا هام للاستثمار الأجنبي المباشر إذ أنها تعطي العديد من الجوانب كالطرق والموانئ وسكك الحديد وأنظمة الاتصالات والمؤسسات المتطورة من خلال تحسين المعايير الحسابية والخدمات القانونية، حيث تكون البنية التحتية عقبة وفرصة في الوقت نفسه من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ولاغلبية الدول منخفضة الدخل يشار إليها كقيد رئيسي وإلى امكانياتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يتم السماح لحكومات الدول المضيفة بالاشتراك بالاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكبر في قطاع البنى التحتية.<sup>2</sup>
5. الوضع السياسي للبلد: للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرار بقبول أو رفض المشروع على أساس درجة الاستقرار السياسي في البلد، ويفرق ذلك المستثمر بين النظام السياسي والديموقراطي، النظام السياسي الدكتاتوري والنظام السياسي التقليدي في الدولة النامية، وعلى اثر ذلك يتجه المستثمرون الى النظام السياسي الأكثر استقرارا.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> هند سعدي، مرجع سابق ذكره، ص36.

<sup>2</sup> بما أبو حيش، تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغير أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، العدد11، جامعة تكريت، العراق، 2008، ص 102.

<sup>3</sup> علي عباس، إدارة الاعمال الدولية، دار حامد، الأردن، 2007، ص 175.

### خلاصة

من خلال دراستنا في هذا الفصل اتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية انتقال رؤوس الأموال طويلة الأجل بين مختلف الدول، لإنجاز مشاريع استثمارية في الخارج وتعطي صاحبها التملك لإدارة مشروعه الاستثماري بالكامل.

كما أنّ للاستثمار الأجنبي المباشر العديد من النظريات المفسرة له وهذا يعود لتعدد أشكاله وخصائصه وأهدافه. وبطبيعة الحال فإن لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يستوجب تهيئة مناخ استثماري مناسب ويخضع هذا المناخ إلى مجموعة من العوامل والمحددات التي تصب في مجملها توفير مناخ مناسب من طرف الدولة المضيفة بهدف تحقيق استراتيجياتها والمتمثلة في تحقيق مصالحها وكذلك تحقيق أرباح.

واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر  
في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته  
خلال الفترة (2000-2020)

الفصل الثاني

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من بين أحد المتغيرات التي تؤثر في تطور البلدان ونموها، لهذا تسعى معظم دول العالم الى تحسين مناخها الاستثماري مما شهد منافسة كبيرة خاصة بين الدول النامية و تكمن هذه المنافسة في توفير أفضل مناخ مناسب للمستثمر الأجنبي، وتعتبر الجزائر من أكثر الدول التي تتمتع بالعديد من المؤهلات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وهذا لموقعها الجغرافي المميز وكذلك ثروتها من الموارد المادية والبشرية بالإضافة الى العديد من المحددات التي لها تأثير على الظاهرة المدروسة، ولهذا سنحاول في هذا الفصل التعرف عليها ودراسة مدى تأثيرها خلال الفترة (2000\_2020) وهذا من خلال اجراء عدّة اختبارات أولها دراسة اختبار استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك وفق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) باستخدام منهج الحدود وذلك من أجل تقدير العلاقة التوازنية في الأجل الطويل والقصير، وكذا التعرف على درجة تأثير المتغيرات التفسيرية على المتغير التابع ومعرفة مدى استجابة للاستثمار الاجنبي لهذه المحددات.

\_\_ **المبحث الأول:** مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

\_\_ **المبحث الثاني:** تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

\_\_ **المبحث الثالث:** قياس المحددات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000\_2020).

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

### المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعتبر المناخ الاستثماري الواجهة الرئيسية لأي دولة والدافع الأساسي لاستقطاب المستثمرين الأجانب، فهو مزيج بين العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي لها دور كبير في زرع الثقة وتحفيز المستثمر لاستثمار أمواله في دولة ما دون غيرها . ولعل الجزائر من بين الدول التي تسعى وخاصة خلال العقدين الأخيرين الى استقطاب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال تهيئة المناخ الاستثماري المناسب وعليه سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على واقع مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر وكذلك تحليل تطور حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر بالإضافة الى عد أهم مؤهلات ومقاومات نجاح الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

### المطلب الأول: واقع مناخ الاستثمار الأجنبي

للجزائر مؤهلات طبيعية ، جغرافية، قانونية ومؤسسية أكسبتها أفضل مناخ لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية نذكر منها:

#### أولاً: المناخ الجغرافي و الطبيعي

تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي هام جعلها تدخل في حيز الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر نظريا، فهي تعتبر بوابة افريقيا وتتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية، بالإضافة الى الموقع الاستراتيجي فإنها تتميز أيضا بإتساع الرقعة الجغرافية والمقدرة مساحتها ب2.318.741 كلم<sup>1</sup>. هذه المساحة الجغرافية الشاسعة جعلتها تزخر بتنوع الاقاليم المناخية من المناخ الصحراوي الى المناخ القاري الى مناخ البحر الابيض المتوسط.

إنّ التنوع الذي تسخر به الجزائر على الصعيد الجغرافي له أثر ايجابي على تواجد موارد طبيعية متعددة ففي الصحراء يوجد البترول والغاز الطبيعي والفحم أما في الشمال يوجد الحديد والنحاس وأيضا تنوع المحاصيل الزراعية.

<sup>1</sup> دليل الاستثمار في الجزائر، الجزائر، نشرة 2006، ص 11.

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

### ثانيا: المناخ الاقتصادي

وينقسم الى:

#### 1. اقتصاد ريعي<sup>1</sup>:

يقوم الإقتصاد الجزائري على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية لا تراعي فيها محدودية الاحتياطات وضرورة استخلافها والكفاءة والرشادة في تخصيص عائدتها، والعدالة في توزيع منافعها وحماية حقوق الاجيال القادمة فيها، ان هذا الوضع الذي يقوم على سياسة التوسع في التسويق الاولي على حساب استراتيجية التصنيع المتنامي لهذه الثروة جعل الإقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية المتحققة في الاسواق الدولية وانعكاسات سياساتها الاتفاقية في تنامي آليات الاعتماد على الريع الداخلي وآثاره السلبية.

ان خاصية الاعتماد على المحروقات التي تساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي الاجمالي وتشكل 64% من الإيرادات العامة للدولة وحوالي 98.5% من اجمالي الصادرات ولا يتجاوز اجمالي الصادرات خارج المحروقات في أحسن الأحوال مليار دولار.

#### 2. تطور المديونية الخارجية الجزائرية:

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة تناقص ملحوظ في مديونيتها الخارجية وهذا يعود لارتفاع اسعار المحروقات، مما جعل الجزائر تقوم بالتسديد المسبق لمديونيتها الخارجية، وهذا ما يوضحه الجدول ادناه الذي يبين تطور المديونية الخارجية الجزائرية.

#### الجدول رقم(1): تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
اجمالي الديون الخارجية	25.261	22.571	22.642	23.353	20.600	17.191	5.612	5.606	5.586	5.413	5.681

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
اجمالي الديون الخارجية	4.405	3.676	3.397	3.735	2.046	3.849	3.405	3.349	3.277	3.644

**المصدر:** من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي <http://Transparency.org/index> تاريخ الزيارة 2022/05/28.

<sup>1</sup> صالح صالح، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، ودورها في التأهيل الاقتصادي، مجلة الاقتصادية، علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد الأول، 2002، ص 50.

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

### ثالثاً: المناخ القانوني

من خلال هذه النقطة سيتم عرض أبرز ثلاثة قوانين الصادرة بهدف ترقية الاستثمار والمتمثلة في قانون 1993، الأمر رقم 03\_01 المتعلق بتطوير الاستثمار، الأمر رقم 08\_06 لسنة 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 03\_01 .

#### 1. قانون ترقية الاستثمار لعام 1999:

وجاء هذا القانون من أجل تشجيع الاستثمار بصفة عامة، والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، ولقد أعتبر هذا القانون تكريساً لإرادة الدولة الجزائرية للانفتاح الاقتصادي وفقاً لسياسة جديدة. ويرتكز هذا القانون على:<sup>1</sup>

— انتهاء التفرقة بين الاستثمار الخاص والعمومي من جهة، والمستثمر المقيم وغير المقيم من جهة أخرى مع حرية الاستثمار بالنسبة للمقيمين، أي يصبح جميع المتعاملين متساوون أمام القانون؛

— عدم فرض شكليات ثقيلة ومعقدة بهدف تسهيل الاستثمار وإجراءات الاستثمار في الجزائر بمعنى إلغاء إجراءات الموافقة التي كانت موجودة من قبل والاكفاء بالتصريح البسيط، إضافة إلى تقديم الضمانات المشجعة على الاستثمار على المستوى الجبائي والجمركي؛

— انشاء هيئة وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات تتكفل بدعم المستثمرين من خلال الشباك الوحيد الذي يتولى مهمة تقييم المشاريع الاستثمارية وذلك بمراعاة معايير الاقتصاد الكلي مع منح الامتيازات التي نص عليها القانون ؛

- التأكيد على منح ضمانات التحويل (رأس المال والأرباح) والضمانات المتعلقة باللجوء إلى التحكيم الدولي.

ولقد أقر هذا القانون جملة من الضمانات التي يمكن إنجازها في النقاط الآتية:<sup>2</sup>

- المساواة بين الجزائريين والأجانب الطبيعيين والمعنويين، حيث أنهم يتمتعون ببعض الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار؛

- لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة؛

<sup>1</sup> راجع القانون 12/93، الصادر في 15 أكتوبر 1993.

<sup>2</sup> راجع المواد: 38، 39، 40، 41، 04. الصادر في 15 أكتوبر 1993.

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

- يعرض أي نزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية على المحاكم المختصة، إلا إذا كانت هناك اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالصلح أو التحكيم أو إتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح أو باللجوء إلى تحكيم خاص؛

- لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير عن طريق الإدارة، ما عدا الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به ويترتب على التسخير تعويض عادل ومنصف؛

- أن تكون الاستثمارات موضوع تصريح الاستثمار لدى وكالة دعم وترقية الاستثمارات.

### 2. الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001

دعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 01\_03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، والذي جاء من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر، وذلك بعد النتائج السلبية التي خلفها المرسوم التشريعي رقم 12/93، حيث أن التجربة العملية أكدت على بعض النقائص والقصور التي تعترضه، لاسيما أنه لم يحقق ما كان منتظرا منه.

وعموما فقد جاء هذا القانون ليحدث ويعزز الحوافز المقدمة للاستثمار، كما أنه أحدث توسعا في مفهوم الاستثمار، حيث تحدد هذا مفهوم ب:<sup>1</sup>

اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛

- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية؛

- استعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية.

و قد تضمنت بنود القانون الجديد الكثير من الحوافز الإضافية، كما تميزت بتأكيد ما كان يمنحه القانون السابق وارتكز القانون الجديد على مبادئ أساسية أهمها:<sup>2</sup>

- إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار وإلغاء أي نوع من التصريح المسبق؛

<sup>1</sup> المادة 2 الأمر رقم 01\_03 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

<sup>2</sup> الأمر رقم 01\_03 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

- المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق والواجبات؛
- تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعامل مع المستثمرين، وهو يتمثل حاليا في الشباك الموحد اللامركزي المتواجد بهدف تسهيل العملية الاستثمارية؛
- خفض الرسوم الجبائية والجمركية على التجهيزات المستوردة للمشروع الاستثماري والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات المتضمنة في الاستثمار؛
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف المتعلقة بالأشغال المرتبطة بالمنشآت الأساسية التي يحتاجها إنجاز المشروع؛
- تستفيد المشاريع الاستثمارية المنجزة في المناطق لأكثر حاجة إلى التنمية من امتيازات خاصة.

### 3. الأمر رقم 06-08 لسنة 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03

- جاء الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية، 2006 ليعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، ويتضمن هذا الأمر مجموعة من التعديلات يمكن ذكرها فيما يلي:<sup>1</sup>
- تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعات التشريعات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها، وتخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر قبل إنجازها، الى التصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
  - تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار، وتحدد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار؛
  - أنشئ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمار، وضع تحت سلطة ورئاسة الحكومة، وكلف هذا المجلس بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمارات، والموافقة على الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة 12، وبصفة عامة بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا الأمر؛
  - تنجز المتابعة التي تمارسها الوكالة من خلال موافقة ومساعدة المستثمرين وكذا جمع المعلومات الاحصائية المختلفة.

<sup>1</sup> الأمر 06\_08 للمؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل والمتمم للأمر 01\_03 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

### رابعاً: المناخ المؤسسي

لقد سعت الجزائر جاهدة ومنذ نيلها للاستقلال الى التفكير بجديّة لترقية الاستثمار المحلي وذلك من خلال تهيئة مناخ مؤسسي ناجع لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا من خلال الاصلاحات الشاملة الرامية الى الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وأيضاً تهيئة المناخ المؤسسي الذي يسهل عملية الاستثمار اضافة الى الضمانات والتحفيزات، ومن أهم المؤسسات التي اعتمدت عليها الجزائر في استقطاب المستثمرين الاجانب هي:

1. الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار (MDCGPPI) و اختصاراً (MDPPI):<sup>1</sup>

بتأسيها الوزير المنتدب المكلف بالمساهمة وترقية الاستثمار، وهي مكلفة بعدة مهام أهمها:

—تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحصير وتجسيد برامج الخوصصة؛

—اقتراح استراتيجيات ترقية و تطوير الاستثمار؛

—تحديد مختلف الامتيازات المتعلقة بالاستثمار.

2. المجلس الوطني للاستثمار CNI:

هو جهاز حيوي، وضع خصيصاً لدعم وتطوير الاستثمار تحت اشراف رئيس الحكومة ولقد أنشأ هذا المجلس وفقاً للأمر رقم

03\_01 المؤرخ في 20 أوت 2001، مكلف بعدة مهام أهمها:<sup>2</sup>

—اقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار وأوليائه؛

—تحديد المناطق المعنية بالاستثمار؛

—إقرار الاجراءات و المزايا التحفيزية؛

—المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.

<sup>1</sup> MDCGPPI :Ministère Délégué du Chef de Gouvernement Chargé de la Participation et la Promotion de l'Investissement.

<sup>2</sup> الجزائر، الأمر رقم 03\_01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار الجديد.

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

### 3. وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار APSSI:

انشئت لأول مرة بالجزائر وكالة وطنية مكلفة بمتابعة الاستثمار بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93\_12 بترقية الاستثمار المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 لتدعم فيما بعد بالمرسوم التنفيذي رقم 94\_319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، غير أنّها شرعت فعليا في النشاط في شهر مارس 1995، يشرف عليها رئيس الحكومة وهي تأخذ شكل شبك وحيد مجهز بكلفة الوسائل المتاحة لتسهيل عملياتها الترويجية والتنسيقية.

مهام وكالة ترقية ودعم و متابعة الإستثمار: تقوم هذه الوكالة بعدة مهام أهمها:<sup>1</sup>

— تضمن متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها عن طريق الاتصال بالادارات المعنية؛

— تحدد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني من حيث حجمها والتكنولوجيا المستعملة؛

— تضمن تنفيذ كل تدبير تنظيمي مرتبط بالاستثمار؛

— تقرر منح المزايا المرتبطة بالاستثمارات؛

— تسهر على جعل أي قرار تتخذه الوكالة إلزاميا للإدارات والهيئات الأخرى المعنية بالاستثمار.

### 4. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

جاءت هذه الوكالة لتحل محل وكالة ترقية دعم ومتابعة الاستثمار (APSSI) بمقتضى الامر الرئاسي 01\_03 المؤرخ في 20 أوت 2001، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والاجانب، تحت اشراف الحكومة ونظمت هي الاخرى في شكل شبك وحيد كجهاز لا مركزي، مكلف بالمهام التالية:<sup>2</sup>

— ترقية الاستثمارات، تطويرها ومتابعتها؛

— استقبال المقيمين والغير مقيمين وإعلامهم ومساعدتهم و تزويدهم بكل الوثائق والمعلومات الضرورية لاتمام المشروع؛

— تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار؛

— تسيير صندوق دعم الاستثمار لترقية المشاريع الاستثمارية؛

<sup>1</sup> محمد يوسف، مضمون أحكام رقم 01\_03 المتعلق بتطوير الاستثمار ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية والاجنبية، مجلة الادارة، العدد 23، 2001، ص 22.

<sup>2</sup> ANDI. Agence Nationale de Développement d'Investissement .

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الاعفاء.

المطلب الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ما بين (2000\_2020)

أولاً: تحليل تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(2000\_2020)

لقد سعت الجزائر جاهدة ومنذ نيلها للاستقلال الى الزيادة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وذلك لدفع عجلة التنمية، وهذا ما يبيته الجدول الموالي:

الجدول رقم(2): تطور حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة2000\_2020

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
INV	0.28	1.11	0.11	0.64	0.88	0.12	0.18	1.69	2.64	2.75	2.30

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
INV	2.57	1.50	1.69	1.50	-0.40	1.64	1.23	1.46	1.38	1.12

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي <http://Tranparency.org/index>

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة الى الجزائر خلال الفترة من 2000 الى 2020 عرف تطور تدريجي خاصة في الألفية الأولى الى أنّ الفترة 2007\_2011 شهدت ازدهار كبير في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتعتبر سنة 2009 أحسن قيمة سجلتها الجزائر من حيث التدفقات الواردة وهذا يعود الى القوانين التي سنتها الجزائر ومجموعة التسهيلات التحفيزية التي اعتمدها بالإضافة الى التحسن النسبي للمناخ الاقتصادي للجزائر.

ثانياً: نصيب القطاعات الاقتصادية من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر

رغم أنه لا توجد احصائيات كافية عن نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمار الاجنبي الا أننا حاولنا في الجدول الموالي عرض لأهم القطاعات المستقطبة للإستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر .

الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

الجدول رقم (3): أهم القطاعات المستقطبة للاستثمارات الاجنبية المباشر خلال الفترة 2000\_2015

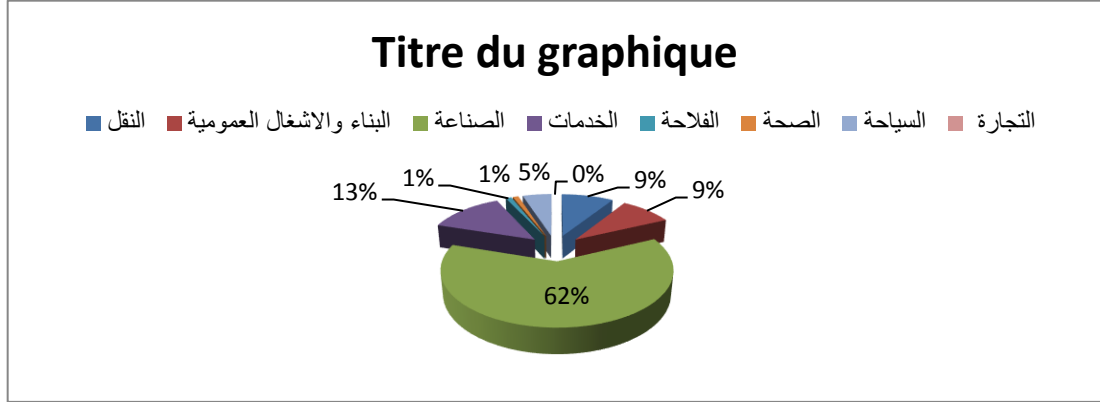
المبلغ المقدر		عدد المشاريع		القطاع
النسبة المئوية	القيمة بالمليون دينار	النسبة المئوية	العدد	
1%	5139	2%	491	الفلاحة
62%	103660	11%	3445	الصناعة
9%	100991	18%	5900	البناء والاشغال العمومية
5%	3517	1%	195	السياحة
13%	35147	9%	2844	الخدمات
1%	4582	1%	430	الصحة
0%	0	0%	2	التجارة
9%	46079	58%	18697	النقل
100%	2546840	100%	32004	المجموع

المصدر: المعهد العربي للتخطيط: "تقرير التنافسية العربية 2015".

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنّ قطاع الصناعة استحوذ على النسبة الكبيرة من الاستثمارات الاجنبية في الجزائر بنسبة 62% بقيمة 103660 مليون دينار جزائري ثم يليها قطاع الخدمات بنسبة 13% أي بقيمة 328947 مليون دينار جزائري، أما في ما يخص كل من قطاع الفلاحة، السياحة والتجارة فقد سجلت ارقام ضئيلة بما يقارب أجمالي 6% رغم ما تتمتاز به الجزائر من كبر حجم المساحة وتنوع المناخ وتوفر الثروات الباطنية، لذلك لا بد من وضع خطط تنموية تساهم في زيادة الاستثمارات بها. وفي ما يلي تمثيل لنسبة المبلغ المقدر بالنسبة لكل قطاع .

الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

الشكل رقم(3): أهم القطاعات المستقطبة للاستثمارات الاجنبية المباشر خلال الفترة 2000\_2015



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول.

ثالثا: أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2000\_2020.

لقد تعددت وتنوعت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا عربية أو أجنبية. وهذا الجدول يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2000\_2020).

الجدول رقم(4): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2000\_2020

الترتيب	الدول المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
01	الامارات	25	26	11	15.280
02	اسبانيا	20	24	6.702	7.860
03	فرنسا	62	81	10.011	5.950
04	الفيتنام	2	2	1.999	4.743
05	سويسرا	7	12	5.874	4.583
06	مصر	9	11	7.350	4.178
07	المملكة المتحدة	19	24	2.033	3.738

الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

3.303	3.210	34	31	الولايات المتحدة	08
2.658	9.566	12	12	الصين	09
2.447	4.349	3	1	لوكسمبورغ	10
2.150	3.089	2	2	قطر	11
1.941	4.628	5	5	تركيا	12
1.346	580	4	3	روسيا	13
1.132	2.018	22	17	تونس	14
933	3.464	13	8	السعودية	15
669	4.922	17	14	المانيا	16
645	597	7	7	كندا	17
478	354	4	4	ايرلندا	18
468	425	1	1	سنغافورة	19
443	214	1	1	برمودا	20
443	214	1	1	البرازيل	21
443	214	1	1	جزر البهاما	22
350	638	1	1	جنوب افريقيا	23
321	819	1	1	ليبيا	24
270	1.012	1	1	استراليا	25
234	2.651	10	7	كوريا الجنوبية	26
219	815	6	6	ايطاليا	27
160	342	1	1	ميانمار	28

الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

152	1.268	4	4	ايران	29
129	437	7	6	المغرب	30
422	1.797	37	28	اخرى	31
68.040	93.153	375	306	الاجمالي	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، سنة 2018.

### المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على أهم مؤهلات الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة الى عرض مقومات نجاح سياسات و استراتيجيات دعم الاستثمار الاجنبي المباشر.

أولاً: مؤهلات الجزائر الخاصة بالاستثمار الاجنبي المباشر

يمكن حصرها في النقاط التالية:<sup>1</sup>

تتوفر الجزائر على كل الامكانيات والمقاومات التي تجعل منها مكانا مناسباً للمستثمرين الاجانب، فلديها موقع جغرافي استراتيجي يتوسط بلدان المغرب العربي، كما تمثل مدخل افريقيا وتتميز بمساحة شاسعة وسواحل وجبال تطل على البحر، تمتد على مسافة 1200 كلم متوفرة ثروة سمكية هائلة؛

تتملك الجزائر قاعدة صناعية كبرى، تم تطويرها واعدادها ومع ذلك فهي مازالت في حاجة الى استثمارات من أجل تحسينها وزيادة مردوديتها و انتاجها لتلبية احتياجات السوق الداخلي والخارجي فلقد بلغ عدد المشاريع المصرح بها في مجال الصناعة 571 مشروع عام 2005 بعد أن كان 1151 مشروع عام 2004، وفي المقابل فهي تتوفر على موارد طبيعية متنوعة أهمها احتياطي كبير من البترول والغاز والمعادن المتنوعة تحتاج الى الاستغلال؛

وتتوفر أيضا على إمكانيات سياحية متنوعة ما بين صحراوية وساحلية وذلك لتوفرها على آثار ومواقع خلاصة تجذب الكثير من السواح وهي في حاجة الى استثمار لتلبي كل متطلباته وتوفر له كل أساليب الراحة والرفاهية؛

كما يمكن ايجاز مؤهلات أخرى تمتلكها الجزائر فيما يلي:

<sup>1</sup> دليل الاستثمار في الجزائر، الجزائر، نشرة 2006، ص 15.

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

— حجم السوق: إنّ السوق المحلي للجزائر يعد أحد أكثر الأماكن تحقيقا للربح للشركات الأجنبية وذلك نظرا لحجم السكان الكبير، الذي وصل إلى 33.481 مليار نسمة سنة 2006.<sup>1</sup>

— البنية التحتية: تمتلك الجزائر بنية تحتية أساسية متطورة نسبيا، مما يساعد على جذب الاستثمار، فهي تتوفر على شبكة من الطرقات طولها حوالي 120 ألف كيلومتر، كما يوجد 4000 كيلومتر من السكك الحديدية، معظمها في حاجة إلى إصلاح وتأهيل، وحوالي 11 ميناء يقدم مختلف الخدمات ويستطيع استقبال جميع أنواع السلع، إلى جانب كل هذا يوجد 51 مدرجا منها 30 للملاحة الجوية و 12 مطارا دوليا. إضافة إلى امتلاكها لمختلف الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تحظى بكامل الاهتمام من مختلف السلطات.<sup>2</sup>

— الموارد البشرية: تتمتع الجزائر بيد عاملة ماهرة وغير ماهرة ذات تكلفة معقولة، فلقد عمدت على فرض التعليم المجاني وتشجيعه، إذ بلغ نسبة المتعلمين نحو 70% من السكان، كما تحاول الجزائر مواكبة التطورات التكنولوجية في العالم والربط مع البرامج الإعلامية المختلفة.

— من جهة أخرى باشرت الجزائر عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وعقد الشراكة الأورو متوسطية، مما يوسع من آفاقها ويجعلها أكثر انفتاحا ومواكبة للتطورات العالمية.

— كما قامت الجزائر بالتحايط والتوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية التي تهدف إلى تشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي.

### ثانيا: مقومات نجاح سياسات واستراتيجيات دعم الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

بعد التعرف على مختلف الامكانيات والمؤهلات التي تمتلكها الجزائر، أصبح من الضروري تسليط الضوء على أهم المقومات التي تؤدي الى نجاح سياسات واستراتيجيات دعم الاستثمار الاجنبي المباشر لاستغلال كل ما تمتلكه والتي نذكر منها:

— تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فالحوافز المشجعة لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، تمثل عبئا اقتصاديا وماليا، ومن ثم يجب أن يكون المردود الاقتصادي لهذا التدفق أكثر من الأعباء المالية؛

— أن تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر مكملة لسياسة دعم الاستثمار المحلي، وخاصة القطاع الخاص؛

— توفر الإدارة على أعلى المستويات السياسية، التشريعية والتنفيذية، فالإدارة تعد العامل الأساسي لنجاح عملية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشرط أن تترجم هذه الإدارة إلى خطوات تشريعية وتنفيذية، فعلى المستوى التشريعي، يجب وضع القوانين الملائمة لمثل

<sup>1</sup>مرجع سابق ذكره، ص 17.

<sup>2</sup>محمد يوسف، مرجع سابق ذكره، ص 25.

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

هذا التدفق، وعلى المستوى التنفيذي يجب على الدولة أن تكفل تحويل هذه التشريعات إلى إجراءات تنفيذية، تسهل وتحمي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- الاعتماد على سياسة تقديم الحوافز والإعفاءات الموجهة، بدلا من الإعفاءات والحوافز العامة، فهذه الأخيرة التي توفرها الدولة تمثل تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني، وخاصة الميزانية العامة للدولة

- تحسين مناخ الاستثمار وخلق الفرص الاستثمارية، إضافة إلى توافر خريطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة للاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات التي تشملها الأهداف المطلوب تحقيقها والخدمات المتوفرة لتسهيل عملية تدفقه إلى داخل الوطن.

### ثالثا: بيئة الأعمال من خلال المؤشرات الدولية والاقليمية

بغرض تقييم واقع المناخ الاستثماري في الجزائر ضمن الدول العربية والعالمية يتم الاعتماد على عدد من المؤشرات الإقليمية والدولية.

1. المؤشرات الإقليمية: يتم تقييم الاستثمار الاجنبي من طرف هيئات عربية و اقليمية من خلال مؤشرات عديدة نوجزها في مايلي:

#### 11. مؤشر مركب المكون للسياسات الاقتصادية<sup>1</sup>

تم وضع هاذ المؤشر من طرف المنظمة العربية لضمان الإستثمار بدء من سنة 1996 ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للإستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر الصرف وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافية.

ويشمل هذا المؤشر ثلاث مجموعات هي المجموعة السياسية المالية، مجموعة السياسات النقدية، ومجموع المعاملات الخارجية.

ويعرف هذا المؤشر المركب - حساييا - بأنه متوسط المتوسطات المؤشرات الثلاث متوسط السياسة المالية

متوسط مؤشر السياسة النقدية ومتوسط مجموع المعاملات الخارجية. ويكون تقييم المناخ كما يلي:

— إذا كانت قيمة المؤشر اقل من 1 يعني عدم تحسن المناخ الإستثماري؛

— إذا كانت قيمة المؤشر من 1 إلى 2 تحسن المناخ الإستثماري؛

— إذا كانت قيمة المؤشر من 2 فما فوق تحسن كبير في المناخ الإستثماري.

<sup>1</sup> المي حكيم، ساسان نبيلة، الاستثمار في الجزائر... تقييم مناخه وقراءة في ملامحه، جامعة قلمة، الملحق الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قلمة، يومي 09-10/12/2014 ص57.

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

يلاحظ من خلال تقييم المؤشر تحسن كبير في المناخ الإستثماري في ما يخص التوازنات الإقتصادية الكلية ويعود هذا إلى الإصلاحات الإقتصادية، وإرتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة. رغم هذا التحسن والمؤهلات إلا أن الجزائر تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

### 12. مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار<sup>1</sup>

يستند بناء مؤشر ضمان لجاذبية الإستثمار إلى تعريف تم تبنيه بعد إستقرار الأدبيات التي تناولت الموضوع، حيث ينضرب للجاذبية الدولية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب مشاريع الإستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة وإستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين، كما توضح الأدبيات الإقتصادية المتخصصة إن جاذبية الدول للإستثمار الأجنبي ذات صلة وثيقة بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات تتألف كل مجموعة من عدد من المكونات الأساسية (المعبر عنها بالمؤشرات الفرعية) وكل مكون من عدد من المتغيرات الأساسية والفرعية التي تساهم في حصر العوامل الكلية والمؤسسية والمعايير المعتمدة من طرف المحرك والفاعل الرئيسي في مجال الإستثمار الأجنبي، أي الشركات متعددة الجنسيات، عند تقييمها لوضع الدولة المضيفة المحتملة للإستثمار.

وأشار تقرير التنافسية العربية في مؤشر جاذبية الإستثمار في الدول العربية إلى تحسن أداء الإستثمار في معظم الدول العربية نتيجة لتطور أسواقها المالية، حيث إحتلت الجزائر في المرتبة 23 إلى جانب مصر، وسوريا، ولبنان، والسودان، واليمن ضمن الدول التي تقل جاذبية الإستثمار فيها لإرتفاع مستويات المخاطر الائتمانية، وإنخفاض مستوى الجدارة الائتمانية مما يرفع من تكاليف القروض في الأسواق الخارجية ويقلل جاذبية الإستثمار الأجنبي، حيث كان مؤشر جاذبية الإستثمار في الجزائر منخفض وقدر ب 0.45، نتيجة لانخفاض مؤشر الجدارة الائتمانية إلى 0.70.

وعليه يتكون مؤشر ضمان للجاذبية الإستثمار من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشرا فرعيا تنفرع بدورها إلى 58 متغيرا كميًا، غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاث المتوفرة) في هذه النسخة من 20014 إلى (2016 وذلك لتعزيز قوة النتائج وتقليل أثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية والتي قد تبعد مؤقتا بعض المتغيرات عن مستواها العادي، تم تجميعها من مصادر وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية، تقيس مجموعها قدرة الدول على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

كما حلت دول المغرب العربي (تونس الجزائر المغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 40.3 نقطة.

<sup>1</sup> تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2016 للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار واتمان الصادرات، ص 26.



## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

### ثانيا : المؤشرات الدولية

ومن بين هذه المؤشرات الدولية نذكر منها ما يلي :

#### 1. : مؤشر التنافسية العالمية<sup>1</sup>

مؤشر التنافسية تقرير يصدره المنتدى الإقتصادي العالمي والمعهد الدولي للتنمية والإدارة في سويسرا 1979 لقياس القدرة التنافسية للدول، وتحديد نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، بناء على ثلاث مؤشرات رئيسية تبنى بدورها على مؤشرات فرعية.

\_\_المتطلبات الأساسية : وتشمل المؤسسات - البيئة التحتية- بيئة الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم.

\_\_معززات الكفاءة : وتشمل التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق العمل - تطور سوق المالية - الجاهزية التكنولوجية حجم السوق . وقد أصدر المنتدى الإقتصادي العالمي تقرير التنافسية (2013\_2014) في سبتمبر 2013، حيث احتلت الجزائر المرتبة 100 من بين 148 دولة بمؤشر عام 3.79 محققة تحسناً عن ما كانت عليه سنة 2012 (المرتبة 110 ومؤشر عام 3.7) .

تقدمت الجزائر برتبة واحدة بعد أن كانت تحتل المرتبة 87 في 2016 وهي بعيدة عن تلك التي احتلتها في سنة 2014 (المرتبة 79)، ولكنها أحسن من تلك المراتب التي سجلت في السنوات الماضية، حيث احتلت الرتبة 100 سنة 2013 و 110 في سنة .

ومن نقاط القوة التي يميّز بها الأقتصاد الجزائري، عدد التقرير بعض المؤشرات المتعلقة بأساسيات الاقتصاد الكلي

على غرار نسبة الإدخار الوطني إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 18 عالمياً)، ونسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 10 عالمياً).

وساهمت مؤشرات التربية والتعليم في تحسين الرتبة التي تحصلت عليها الجزائر خاصة نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس (المرتبة 51 عالمياً) ونسبة التلاميذ الملتحقين بالتكوين في الطور الثانوي (المرتبة 47 عالمياً).

كما ساهم حجم السوق في تعزيز هذه الرتبة (المرتبة 36 عالمياً)، غير أن بعض المؤشرات لا تزال تؤثر بشكل سلبي على تنافسية الاقتصاد الجزائري وخاصة الشفافية والسياسات المنتهجة (المرتبة 121 عالمياً)، وفعالية مجالس إدارة المؤسسات المرتبة (135 عالمياً)، ونوعية المنشآت المطارية المرتبة (107 عالمياً) وعجز الميزانية (127) والقواعد المطبقة على الإستثمارات الأجنبية المباشرة المرتبة 131 عالمياً.

<sup>1</sup> حلبي حكيمة، ساسان نبيلة، الاستثمار في الجزائر، تقييم لمناخها وقراءة في ملامحه، جامعة قالة، الملحق الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قالة، يومي ، 10/12/2014-09 ص5.

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

كما كان للخدمات والمؤسسات المالية دورها في هذه النتيجة مثل توفر الخدمات المالية ( المرتبة 126 عالمياً أما فيما يتعلق بالمسح حول جودة مناخ الأعمال في الجزائر فجاء على رأس المشاكل التي يعاني منها المستثمرون وأصحاب المؤسسات عدم كفاءة الإدارة العمومية.

و حل مشكل الولوج للتمويل في المرتبة الثالثة. غير أن الملاحظ أن نسبة التضخم بدأت تلقى بثقلها على مناخ الأعمال، حسب استطلاع آراء أصحاب المؤسسات في المرتبة الرابعة. وهذا ما يوحى ببداية تأثر مناخ الأعمال بالأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر.

و يعتمد مؤشر التنافسية العالمية في تقييمه للاقتصاديات على ثلاث فئات من العوامل التي تؤثر على التنافسية وهي العوامل المؤسسية، والنجاعة، والإبداع.

من هنا يتضح أن تحسن تنافسية الاقتصاد الجزائري ظهر في بعض المؤشرات أهمها : البنية التحتية، الصحة والتعليم، حجم السوق، وأفضلها بيعة الاقتصاد الكلي، في حين مازالت التنافسية ضعيفة فيما يتعلق في بعض المؤشرات كمعزلات الكفاءة (سواء في أسواق العمل أو السلع) وأسوأها في تطور السوق المالي وكذا في تطور التكنولوجي، ما جعل ذلك عائقاً لتنبؤ مراتب أفضل، فهي متأخرة عن دول اقلها إمكانيات وثروات مالية وفي حجم أسواقها، إلا أنها تتقدمها في الترتيب كالمغرب (المرتبة 77 ب 4.11 نقطة وتونس (المرتبة 83 ب 4.06 نقطة).<sup>1</sup>

### 2. مؤشر الحرية الإقتصادي

ستستخدم هذا المؤشر كأداة لقياس مدى تدخل الدولة في الاقتصاد، ويستند إلى عشرة عوامل<sup>2</sup>

— معدل التعريف الجمركية المرجح: السياسة التجارية ، مدى وجود الحواجز غير الجمركية، درجة الفساد الخدمة الجمركي.

— الهيكل الضريبي للإفراد والشركات: العبء المالي للحكومة، الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي.

— الاستهلاك الحكومي كنسبة من حجم الإقتصاد: درجة تدخل الحكومي، الملكية الحكومية للأعمال

والصناعات ، الناتج الاقتصادي المتأتي من الحكومة.

<sup>1</sup> مرجع سابق ذكره، ص7.

<sup>2</sup> كسرى مسعود، طهراوي دومة على، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر-دراسة استقصائية لعينة من المؤسسات الأجنبية بالجزائر الملتنقي الوطني حول: الترقية وتنمية الاستثمار في الجزائر ، جامعة قلمة، يومي 10/12/2014، ص7.

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

\_\_السياسة النقدية: مثل معدل التضخم

الإستثمار الأجنبي: مدى وضع القيود على الملكية الأجنبية للأراضي، المعاملة بالمساواة بحكم القانون بين المحلي والأجنبي ، القيود على الملكية الأجنبية للأعمال.

\_\_القطاع المصرفي والتمويل: ملكية الحكومة للبنوك ، وجود قيود على إمكانية فتح بنوك أجنبية

\_\_الأجور و الأسعار: قوانين الحد الأدنى للأجور، مدى تحديد الأسعار من قبل الحكومة.

\_\_حقوق الملكية: مدى ضمان وحماية الملكية الخاصة قانونيا وإستقلالية النظام القضائي عن التأثير الحكومي قوانين وأنظمة العمل.

\_\_أنشطة السوق السوداء: مدى إنتشار التهريب، مدى وجود القرصنة في مجال حقوق الملكية الفكرية.

ويتم منح أوزان متساوية للعوامل العشرة السابقة الذكر، ومن ثم يحسب مؤشر الحرية الإقتصادية بأخذ متوسط

هذه المؤشرات وفق مقياس رقمي يتراوح ما بين 1 و5 بحيث تدل الفئة الرقمية:

1.95 حرية إقتصادية كاملة. 3.95 حرية إقتصادية ضعيفة.

2.95 حرية إقتصادية شبه كاملة. 5 حرية إقتصادية معدومة.

### 3. مؤشر سهولة أداء الأعمال<sup>1</sup>

يتحدد مؤشر سهولة الأعمال في قاعدة بيانات بيئة الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وهو يتكون من المؤشرات العشرة التي تتكون منه قاعدة بيانات بيئة الأعمال ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية للدول إلى جانب ذلك يهتم المؤشر بالتركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، بهدف وضع أسس لتقييم والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية.

<sup>1</sup> مرجع سابق ذكره، ص9.

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

### المبحث الثاني: تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر

في ظل الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية وسعيها منها لتشجيع المستثمرين الأجانب للإستثمار في الجزائر قامت هذه الأخيرة بإصدار وتعديل مختلف المراسيم والقوانين المتعلقة بالاستثمار الاجنبي، وكذا منح حوافز وضمانات لحماية المستثمر وأمواله داخلها ، بالإضافة الى عزمها واستعدادها على اصلاح العوائق ورفع الحواجز أمام المستثمرين وكذا تعزيز علاقات التعاون مع الخارج. وهذا ما تم التطرق اليه خلال هذا المبحث.

### المطلب الأول: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر

لقد أكدت الجزائر سعيها لتنمية الإقتصاد الوطني والانفتاح على العالم الخارجي، وهذا من خلال الضمانات والامتيازات التي أقرتها للمستثمرين الأجانب، نذكر منها:

#### 1. مبدأ الغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمارات:

طبقا للنصوص التي جاء بها المرسوم التشريعي رقم 12-93 تلغى كل أشكال التمييز والتفرقة بين المقيمين وغير المقيمين سواء كانت الاستثمارات عمومية أو خاصة، محلية أو أجنبية وتنجز بدون تمييز أو تفرقة، حيث أن المرسوم يضمن المعاملة العادلة والمنصفة بين المستثمرين الجزائريين والأجانب يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يخص الاستثمارات مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدول الجزائرية والدول التي يكون الأشخاص من رعاياه(المادة38من المرسوم التشريعي 93\_12).

#### 2. الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:

هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ماعدا التي هي مخصصة للدولة(كالصحة العمومية، التربية، التعليم...)، وكذا بعدة أنماط وصيغ كتنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة والتي تنجز في شكل حصص من رأس المال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي.<sup>1</sup>

كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات إما عن طريق المساهمة في إجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة، أو في شكل شركة باسم جماعي، أو في شكل شركة ذات أسهم. مع أن تكون

<sup>1</sup> قسام حسنة، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات مع الإشارة إلى حالة كوريا الجنوبية، ماليزيا، مصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2011، ص 250.

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات والتنظيمات.

### 3. ثبات القانون المطبق على الاستثمار:

جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 12-93 وبدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة: "لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة".

كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على أموالها أو مصادرها أو فرض الحراسة عليها.

### 4. ضمان حرية التحويل:

للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والمداحيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي أو عيني، وهذا ما نصت عليه المادة 12 من المرسوم "12-93 تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر، ومقرة رسمياً من البنك المركزي الجزائري

الذي يتأكد قانوناً من استردادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والفوائد الناجمة عنه، ويخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا الم يفوق رأس المال الأصلي للمستثمر،" كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في أجل لا يتجاوز 60 يوماً.<sup>1</sup>

### 5. الالتزامات الدولية الناجمة عن توقيع الاتفاقيات المبرمة:

إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف لها أثر في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي، وهذا لكونها التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية، كما أن التشريع الجزائري أقر ذلك بنص صريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي. فالجزائر اعترفت بفكرة ضمان حماية المستثمر الأجنبي وإنما من أهم حقوقه وإيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين

الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجهات، ونذكر من هذه الاتفاقيات مايلي:

الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع و ضمان الاستثمار:

<sup>1</sup> مرجع سابق ذكره، ص252.

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية رغبة منها في تشجيع وضمان الاستثمارات القادمة إليها من الخارج، ونذكر منها ما يلي:

\_\_الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول المغرب العربي؛<sup>1</sup>

\_\_الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية؛<sup>2</sup>

\_\_الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

بذلت الجزائر جهودها كاملة لتوفير امكانيات اقتصادية واجتماعية محفزة لجلب الاستثمار الاجنبي، وعملت على سد الفجوات والتقليص من العراقيل التي تحول دون ذلك والمتمثلة في مايلي:

أولاً: العراقيل الطبيعية و المادية

#### 1. العراقيل الطبيعية (مشكل العقار):<sup>4</sup>

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عراقيل من بينهم مشكلة العقار حيث بعد الإجراء الخاص للحيازة على عقار هو أهم مؤشر في مسار اتخاذ قرار الاستثمار، ومن أجل ذلك عملت السلطات على تحرير سوق العقار، إلا أنّ ميدان العقار يبقى معقدا فحسب وكالة ترقية ودعم الاستثمارات فإن الحصول على قطعة عقار في سبيل الاستثمار يشكل أهم قيد يكبل المستثمرين وهو في أحسن الأحوال لا يمكن أن يقل عن سنتين، حسب بعض المستثمرين وذلك بسبب تدخل العديد من الهيئات لمنح قرار الموافقة على طلب حيازة عقار وهذه الهيئات ممثلة في:

\_\_ وزارة التجهيز، المديرية العامة، وزارة الداخلية، المديرية العامة للبيئة و التهيئة؛

\_\_وكالة تطوير السكن الخاصة بترقية العقار؛

\_\_الوكالة العقارية المحلية المسيرة لقوائم أراضي البلدية.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية، رقم 06، 1991.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية، رقم 07، 1995.

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية، رقم 45، 1990.

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

### 2. العراقيل المادية:

ضعف المنظومة المصرفية الجزائرية مقارنة بدول أخرى بنفس مستوى الجزائر، حيث تشكل المنظومة المصرفية المحور الرئيسي للإنعاش النشاط الإنتاجي والنمو الاقتصادي وهي المحرك الأساسي لازدهار أي اقتصاد في العالم، ومن ثم أصبحت عملية إصلاحها حتمية لا بديل لها ولا مفر منها بالنسبة للسلطات العمومية، حيث أن سير هذه المنظومة في الجزائر يكشف عن انحرافات إذا ما قورن بالجهاز المصرفي للبلدان المتقدمة أو حتى في الدول ذات مستوى المتقارب من المستوى الجزائري لا يزال النظام المصرفي في الجزائر يتميز بمراقبة دائمة للدولة المالكة التي تفرض قرارها على المؤسسة المصرفية مما يؤدي إلى غياب المنافسة وضعف نوعية الخدمات المتقدمة للمتعاملين الاقتصاديين ولعل ومن أهم وأبرز ما يعرقل البنك والمستثمرين هي:

— غياب القروض الممنوحة بدون ضمانات؛

— غياب المؤسسات المالية المتخصصة؛

— قلة المنتجات المالية الخاصة بالاستثمار.

### ثانيا: العراقيل الاقتصادية و الاجتماعية

من أكثر العوائق التي تسبب في طرد المستثمرين الأجانب هي العراقيل الاقتصادية والسياسية ونخص بالذكر مايلي:

### 1. العراقيل الاقتصادية:

تعتبر العوائق الاقتصادية أهم سبب لتغيير المستثمرين الأجانب في الدخول الى السوق الجزائرية، ويمكن عدّها فيما يلي:<sup>1</sup>

— سوء التسيير الذي ميز بعض المرافق التي تعد ضرورية لضمان سرعة وفعالية الأنشطة التجارية ومثال ذلك

سوء التسيير والتنظيم الذي ميز كل الموانئ الجزائرية، %80 من السلع المستوردة تمر عبر الموانئ إلا أن البطء الكبير في تسريح السلع سواء بسبب التسيير والتنظيم أو قلة التجهيزات الضرورية التي تعتبر شرطا أساسيا لعمل الموانئ الحديث وهو السمة الغالبة على نشاط هذه الموانئ، إضافة إلى عامل البيروقراطية، كل هذه العامل حالت دون توفير الشروط الضرورية والأساسية لضمان سرعة العمليات التصديرية والاستيرادية التي تتطلبها المبادلات التجارية؛

— الجهاز المصرفي يعاني من نقص الفعالية سواء من ناحية نقص مهنية المستخدمين أو نقص الإمكانيات

<sup>1</sup> كسرى مسعود، طهراوي دومة علي، مرجع سابق ذكره، ص 11.

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

المادية باستمرار عمل هذا الجهاز وفقا لمتطلبات عمل البنوك في الدول المتقدمة، إضافة على ذلك تعاني من ضيق السوق المالية وعدم اندماجها مع الأسواق العالمية، هذا ما يؤدي إلى عرقلة انتقال رؤوس الأموال وبالتالي تقليص منافذ التمويل والاستثمار، ونجد في الجزائر أن جلب الاستثمار الأجنبي يتطلب توفير قطاع مصرفي يتمتع بكل المواصفات الحديثة سواء من ناحية الإمكانيات المادية والبشرية أو من ناحية الطرق التنظيمية التسييرية، لأن الاستثمارات الحديثة تتطلب وجود بيئة مصرفية تسهيلية تتميز بالمرونة التامة في المعاملات؛

\_ الجانب القانوني والتنظيمي يتسم بالغموض في عملية الخوصصة الكلية للمؤسسات العمومية الأمر الذي أدى إلى تردد الأجانب في اتخاذ قرار الاستثمار؛

\_ قيمة العملة المحلية تدهورت وتعددت أسعارها المصرفية فينخفض سعر العملة بالنسبة للعملة الأخرى، يؤدي انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار نظرا للعملة الأجنبية، كما يؤدي إلى تآكل أرباح المستثمر عند تحويلها إلى الخارج؛

هذه العراقيل كانت سبب في تخوف المستثمرين من استثمار مشاريعهم في بيئة اقتصادية تتسم بعدم استقرار،

إن الجزائر ورغم الطاقات والإمكانيات الاقتصادية الكبيرة التي تتميز بها إلا أنها لم ترقى إلى توفير بيئة اقتصادية تعري المستثمر الأجنبي لذلك وجب على الحكومة الجزائرية تكثيف الجهود للوصول الى بيئة اقتصادية مواكبة لتطور الذي يحدث في العالم الخارجي.

### 2. العراقيل الاجتماعية:<sup>1</sup>

إن دراسة المستوى المعيشي للبلد المستهدف يعتبر نقطة هامة لتحديد مدى جاذبية البلد للاستثمار، و بما أن الدخل الفردي هو الذي يحدد المستوى المعيشي للأفراد، لذا نجد المستثمر الأجنبي قبل اتخاذ قرار الاستثمار يدرس الطلب بالنسبة للدخل، لأن الطلب يتأثر بهذا الأخير، و بما أن المستوى المعيشي في الجزائر متدني، إذ يتحدد دخل 12 مليون جزائري يوميا بدولار واحد أو ما يعادل 80 دينار جزائري و يتجاوز عدد البطالين 3.7 مليون و يفوق عدد المحتاجين 1.9 مليون جزائري، وهذا ما يمثل من أهم العراقيل الاجتماعية في الجزائر.

-البني التحتية: نسجل ضمن هذا الإطار نقص وتختلف بعض الهياكل والبنيات الأساسية من خدمات الطرق، النقل، المواصلات، الاتصالات، الطاقة والمياه وغير ذلك.....الخ.

ويبدو أن طموحات المستثمر الأجنبي المباشر تكمن في إيجاد خدمات البنيات المتوفرة بالكم والكيف، إذ أن البني التحتية تساعد المستثمر على إقامة مشروعه على أسس ومراكز اقتصادية واضحة وسليمة، وعلى العكس من ذلك فإن عدم توفر هذه البني له الأثر الواضح

<sup>1</sup> مجلة ضمان الاستثمار، العدد 161، نوفمبر 2001، ص 5.

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

على المستثمر في إقامة مشروعاته، وإعاققة تنفيذها في المواعيد المبرمجة، وما قد ينجر عن ذلك من زيادة في التكاليف ينعكس أثرها على ضعف المردود الاستثماري وفي نهاية المطاف التأثير على إمكانيات النجاح الخاصة بالمشاريع بل وعلى إمكانات استثمارها. ويمكن ضمن هذا الإطار وصف حالة ميناء الجزائر بالرغم من أن 80% من السلع المستوردة تمر عبره، إلا أن مختلف المتعاملين يشكون مرارا من بطء عملية خروج السلع التي تستغرق في بعض الأحيان عدة شهور بفعل ثقل الإجراءات البيروقراطية.

### ثالثا: العوائق القانونية والإدارية والسياسية

تمثل العراقيل القانونية والإدارية، أحد الكوابح الرئيسية لتحسين مناخ الأعمال، وجذب الرأسمال الأجنبي، وما يميز الإجراءات الإدارية في الجزائر هي:<sup>1</sup>

- البيروقراطية و الروتين في الإجراءات و انجاز المعاملات؛

- نقص الخبرات الفنية المتخصصة في الميدان، رغم توفرها في سوق العمل؛

- عدم وجود أنظمة معلوماتية متطورة ، ودقة في المعلومات؛

- تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار، وغياب التنسيق بينها.

كما أن الإجراءات القانونية هي الأخرى تتميز، بكثرة القوانين و تضاربها و غموضا في بعض الأحيان، القيود الواردة على تملك الأرض والعقارات، عدم استقرار قوانين الاستثمار، إضافة إلى عدم تناسب هذه القوانين مع التطورات والأوضاع والمستجدات العالمية.

كما أن مشكل الرشوة يظل أيضا من بين المشاكل التي غالبا ما تطرحها الهيئة الدولية ، حيث يشير البنك العالمي من خلال الشركة الدولية المالية إلى أن العمولات و الرشاوى في الجزائر تمثل 6% كأعباء إضافية للمتعاملين والمستثمرين، كما تحذر الهيئة الدولية من دور تدخل الدولة في الاقتصاد، وتطالب بفتح المجال لدور أكثر فعالية للقطاع الخاص، وتفعيل دور العدالة في الفصل في القضايا والمنازعات وتطبيق الأحكام، فلاحظ أن المتعاملين الأجانب غالبا ما يلجؤون إلى القضاء الدولي بصورة كبيرة.<sup>2</sup>

انطلاقا من هنا فإن الإصلاحات الإدارية تعتبر ضرورية، إذا ما أردنا أن نجعل من المناخ الجزائري أكثر جاذبية و استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

<sup>1</sup> مرجع سابق ذكره، ص 6.

<sup>2</sup> مرجع سابق ذكره، ص 8.

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

أما على المستوى السياسي فلم تعرف الجزائر الاستقرار السياسي منذ سنة 1988، حيث تعاقب على كرسي الرئاسة خمس رؤساء جمهورية، كما تعددت الحكومات، حيث لم تتعدى فترة كل حكومة سنتين في غالب الأحيان، و عليه وبالرغم من وجود قانون محدد للاستثمارات، نجد أن كل حكومة تركز الاهتمام في مجال تهيئة المناخ الاستثماري على القطاعات التي تتماشى و رغباتها مما نتج عنه اختلاف في الأهداف و التوجهات، كما أكد الملتقى الدولي للاستثمار، الذي انعقد في الجزائر في أن المخاطرة الأمنية تشكل عائقا كبيرا أمام جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويشكل بذلك الشغل الشاغل للأجانب الذين يتخوفون من القجوم في ظل ظروف غير مواتية، خاصة وأن المستثمرون يعملون على تقييم الوضعية الأمنية التي تعيق في أي دولة يريدون الاستثمار فيها قبل اتخاذ القرار بذلك .

و رغم التحسن الملحوظ مؤخرا في ظل قانون الوثام المدني، تبقى الجزائر تعاني تحرب المتعاملين الاقتصاديين و المستثمرين من الاستثمار بالجزائر و هذا لحرصهم على أرباحهم وممتلكاتهم.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: تقييم شامل لمناخ الاستثمار الاجنبي في الجزائر باستخدام مصفوفة SWOT.

هي عبارة عن طريقة أمريكية تم وضعها سنة 1942 من قبل جامعة هارفارد، حيث تحليل SWOT (Strength, Weaknesses, Opportunities, Threats) = (القوى، الضعف، الفرص، التهديدات)، تعتبر كأداة للتحليل الاستراتيجي، تستخدم لدمج القوى والضعف لمنطقة أو قطاع معين مع الفرص والتهديدات لنفس البيئة الموجودة فيها، ومن ثم الخروج بإستراتيجية تنمية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مرجع سابق ذكره، ص 9.

<sup>2</sup> السعيد بن لخضر، أثر أنشطة البحث والتطوير في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، دراسة حالة قطاع السياحة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة: الجزائر، 2017\_2018، ص 201.

الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

الشكل رقم(5) تحليل مصفوفة SWOT

	موجب	سالب
منطقة الاستثمار	W القوى	S الضعف
البيئة الخارجية	O الفرص	T التهديدات

حيث أن هدف التحليل الاستراتيجي هنا هو تعظيم إمكانيات القوى والفرص للاستثمار الأجنبي المباشر، وتدنية آثار الضعف والتهديدات.

أولاً: نقاط القوى والضعف للاستثمار الاجنبي في الجزائر

1. نقاط القوى: نلخص العناصر الأساسية لها في التالي:

- احتلال الجزائر لمراتب مشرفة فيما يخص مؤشر جاذبية الاستثمار للدول العربية في السنوات الأخيرة؛
- احتلال الجزائر لمراتب مشرفة فيما يخص مؤشر التنافسية العالمية في السنوات الأخيرة؛
- الشبكات الطرقية والاتصالات في تطور مستمر؛
- أهمية الموقع الجزائري على مستوى الخريطة العالمية كهزمة وصل للأسواق العالمية الكبرى والمرسلة لأصحاب الأعمال؛
- إمكانية تنوع منتجات الاستهلاك للتنوع الجزائري نظراً لشساعتها؛
- التطور المذهل في السنوات الأخيرة لسوق الصناعات التقليدية وإدخال ابتكارات على منتجاتها.

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

2. نقاط الضعف: إن نشاط الاستثمار الأجنبي في الجزائر يعاني من بعض الفجوات والتي تتطلب ضرورة إيجاد حلول لها مستعجلة قصد مواكبته للقواعد العالمية، وهاته النقائص التي تضعف النشاط أهمها:
- مشكل جودة مناخ الاعمال التي التي يعاني منها المستثمرون وأصحاب المؤسسات وعدم كفاءة الإدارة العمومية؛
  - مشكل التضخم الذي يلقي بثقله على مناخ الاعمال وتأثره بالبيئة الاقتصادية الجزائرية؛
  - مشكل الحرية الاقتصادية وعدم ضمان تدخل الحكومة او الدولة في أي وقت؛
  - مشكل مؤشر سهولة ادا الاعمال في الجزائر رغم توفر الموارد وعمالة رخيصة وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي؛
  - ضعف الطاقة وإهمال البنى التحتية للتحتية للإيواء، الإنجازات، في أغلب الأحيان عند بداية السبعينات مما انعكس على السنوات الأخيرة؛
  - الصورة السلبية التي يروج لها الإعلام الغربي والمنافسين عن الجزائر؛
  - الحواجز الجمركية والقيود الإدارية المتعلقة بمنح التأشيرات داخليا وخارجيا؛
  - ضعف جودة وإمكانية توفر وسائل النقل؛
  - غياب وعدم ملاءمة هياكل التكوين ومؤهلات التأطير، عجز الكفاءات في مختلف مجالات النشاط؛
  - التأخر في إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في النشاط الاقتصادي (التجارة الالكترونية) مقارنة بالتطور الحاصل في العالم؛
  - البنوك والمصالح المالية لا تتفاعل وتنسجم مع المتعاملين وتعمل بطرق قديمة، من دون دعم أنظمة معلومات أي خارج الحلقات المالية العالمية؛
  - غياب وسائل الرقابة مما يسبب وضعيات فوضوية، مع غياب نظرة تكاملية للتنمية، مما يؤدي إلى اللامبالاة للمروجين المحتملين وخاصة الأجانب...إلخ.

ثانيا: فرص وتهديدات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

1. الفرص: وتتمثل في العناصر التالية:

- وجود استقطاب للاستثمار الاجنبي خارج قطاع المحروقات مثل الاتصال والسياحة؛
- سوق مبتدئ، غير مستثمر والتنافس يكاد يكون منعدما؛

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

-مقاييس مشجعة للاستثمار الداخلي والخارجي، خصوصا في الجنوب؛

-شريط ساحلي معتبر، مشمس جدا، ممكن أن يكون صرحا لأكبر عدد من النشاطات؛

-شراكات جهوية تسمح باكتساب مؤهلات جديدة (تبادل الخبرات وتطبيقات هامة).

2. التهديدات:

—عدم الاستقرار في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA) وكذا منطقة الساحل الصحراوي في الجنوب؛

-المنافسة القوية من دول شمال إفريقيا وخاصة المغرب العربي (تونس، المغرب)؛

-الأزمة المالية وتقلص النشاط الاقتصادي العالمي؛

-ضعف الوعي والتعارض الاجتماعي التقافي بين المستثمرين الأجانب والذهنية المحلية.

### ثالثا: استراتيجيات التنمية المقترحة وفقا لمصفوفة SWOT

1. تجميع القوى وتنمية الفرص وتطويرها:

إن الجزائر تتمتع بعدة جوانب إيجابية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر تمكنها من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تملك الجزائر الموارد الطبيعية والثقافية سواء مادية أو معنوية وصناعة تتطور يوما بعد يوم، ومع توفير الدولة للمزيد من الدعم للقطاع خاصة في تطوير الهياكل والبنى التحتية لها، مع الدعم المادي لقطاع الأشغال العمومية من خلال شبكات الطرق، الموانئ، المطارات، وكذا مواكبة تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

كذلك إن تبادل الخبرات مع الشركاء والمعلومات سيؤدي حتما إلى ترويج وجهة الجزائر في الخارج، يبقى فقط بعض العناصر الواجب تعزيزها وتطويرها والتي نلخصها في التالي:

-تحسين قواعد الوقاية والتقسيم والاسترخاء التنظيمي ومكافحة البيروقراطية؛

-تأسيس سياسة المنتج الجذاب وذو الجودة والولاء للمنتج المحلي؛

-تنوع منتوجات وجهة الجزائر عن طريق نشاطات على مدار السنة، لما تتوفر عليه الجزائر من تنوع مناخي وثقافي وحضاري... إلخ؛

-تعزيز المنتج الجزائري بمزيد من الترويج والإعلان في المعارض والمخالف الدولية، وتشجيع المستثمرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض المساهمة بأفكارهم في القطاع؛

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

-تشجيع التبادلات والشراكة والاستفادة من المعارف، والتكوين بتحسين المستوى والمؤهلات المهني القطاع؛  
-خلق مراكز تدريب وبمحت أكاديمية، متخصصة في البحث والتطوير والابتكار، مع محاولة تشجيع إدخال التكنولوجيات الحديثة على كل النشاطات.

2. القضاء على السلبات والتأمين من التهديدات: وذلك من خلال:

- تطوير الهياكل كيميا ونوعيا، عن طريق تشجيع الاستثمار ذو الجودة العالية بتحسين شروط الاستقبال والخدمات؛
- إعادة التوازن في فرص التنمية بين الشمال والجنوب، عن طريق عقلنة الاستثمار وتكييفه مع البيئة المتوفرة في كل منطقة؛
- تحسين صورة الجزائر، وخاصة الجوانب الأمنية؛
- تشجيع الحركة الجموعية والسماح لها بجلب مساهمات في تنمية القطاع الاقتصادي وخاصة فيما يخص الترويج؛
- إزالة العقبات الجمركية والقيود الإدارية المتعلقة بمنح التأشيرات؛
- العمل على تحسين جودة النقل بأنواعه من خلال تطوير شبكة الطرق والبنى التحتية للمطارات والموانئ ومحطات السكك الحديدية؛
- توعية المواطنين والفاعلين في الاقتصاد بغرس ثقافة تجنب الممارسات غير الأخلاقية تجاه الأجانب، وكذا تقريب المواقع والمعالم... إلخ؛
- تشجيع الابتكار والإبداع وكذا البحث إضافة إلى تنوع نشاطات الترفيه؛
- وضع قواعد مهنية لنشاطات القطاع؛
- تطوير الأنظمة المالية والتبادل التجاري وإدخال أنظمة معلومات متطورة فيها، مع تطوير وسائل الدفع الإلكتروني على المعاملات المالية والتحويلات؛
- المحافظة على البيئة من خلال تفادي التلوث والانبعاثات، والالتزام بقواعد الاستدامة في هذا المجال.

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

### المبحث الثالث: دراسة قياسية لاهم المحددات الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000\_2020)

بعد التطرق لمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر وأهم محدداته وكذا تسليط الضوء على واقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، ارتأينا في هذا المبحث الى القيام بدراسة قياسية وتحليلية لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر ومعرفة طبيعة العلاقة بينهما وكذا مدى تأثير هذه الاخيرة عليه، ما بين (2000\_2020).

ويتم ذلك من خلال ثلاث مطالب حيث في المطلب الاول قمنا بعرض المحددات ودراسة خصائصها أما في المطلب الثاني فقمنا بدراسة استقرارية متغيرات الدراسة وفي الاخير تم دراسة التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL.

#### المطلب الأول: عرض المحددات و خصائصها

سنحاول التعريف وعرض المحددات التي تؤثر في الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر للفترة ما بين 2000 الى غاية 2020، ولقد قمنا بتحديد المتغير التابع والذي هو الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI)، وقد تم اختيار بعض المحددات الاقتصادية التي يمكن ان تؤثر فيه كمتغيرات اقتصادية وهم كالتالي:

#### أولاً: سعر الصرف EXRATE:

وهو عبارة عن سعر عملة أجنبية مقابل وحدات من العملة المحلية أو العكس أي العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية.

#### ثانياً: التضخم INF:

يعرف التضخم بشكل عام أنه الارتفاع المستمر والعام للأسعار أو هو الزيادة المفرطة بالنقود المتداولة مع انخفاض القدرة الشراء.

#### ثالثاً: الناتج المحلي الاجمالي GDP:

هو مؤشر اقتصادي يستعمل لقياس قيمة ما تنتجه القطاعات الاقتصادية داخل البلد الواحد خلال السنة.

#### رابعاً: الإستثمار المحلي INVL:

وهو عبارة عن استعمال لرؤوس الأموال المحلية بكافة أشكالها بالإضافة الى التكنولوجيا والخبرات التقنية داخل الحدود السياسية والجغرافية لدولة ما بهدف تحقيق عائد.

وقد تم أخذ البيانات من موقع البنك الدولي

الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2020-2000)

الجدول رقم(5): يمثل بيانات السلاسل محل الدراسة خلال الفترة 2000\_2020

INVL	EXRATE	GDP	INF	FDI	السنوات
24.41	75.26	54.79	0.34	0.28	2000
25.72	77.21	54.74	4.33	1.11	2001
27.89	79.68	56.76	1.42	0.11	2002
29.08	77.39	67.86	4.27	0.64	2003
31.48	72.06	85.32	3.96	0.88	2004
34.04	73.28	103.20	1.38	0.12	2005
36.13	72.65	117.02	2.31	0.18	2006
39.80	69.29	134.98	3.67	1.69	2007
44.75	64.58	171.00	4.46	2.64	2008
48.69	72.65	137.21	5.73	2.75	2009
52.08	74.38	161.21	3.91	2.30	2010
53.57	72.94	200.00	4.52	2.57	2011
57.42	77.54	209.06	8.89	1.50	2012
62.36	79.37	209.76	3.25	1.69	2013
66.35	80.58	213.81	2.92	1.50	2014
70.13	100.69	165.87	4.78	-0.40	2015
72.59	109.44	159.05	6.40	1.64	2016
75.06	110.97	170.09	5.59	1.23	2017
77.38	116.59	174.91	4.26	1.46	2018
78.16	119.35	171.76	1.95	1.38	2019
74.25	126.77	145.00	2.41	1.12	2020

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي. <http://Tranparency.org/index> تاريخ

الزيارة 2022 /05/29

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

### المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

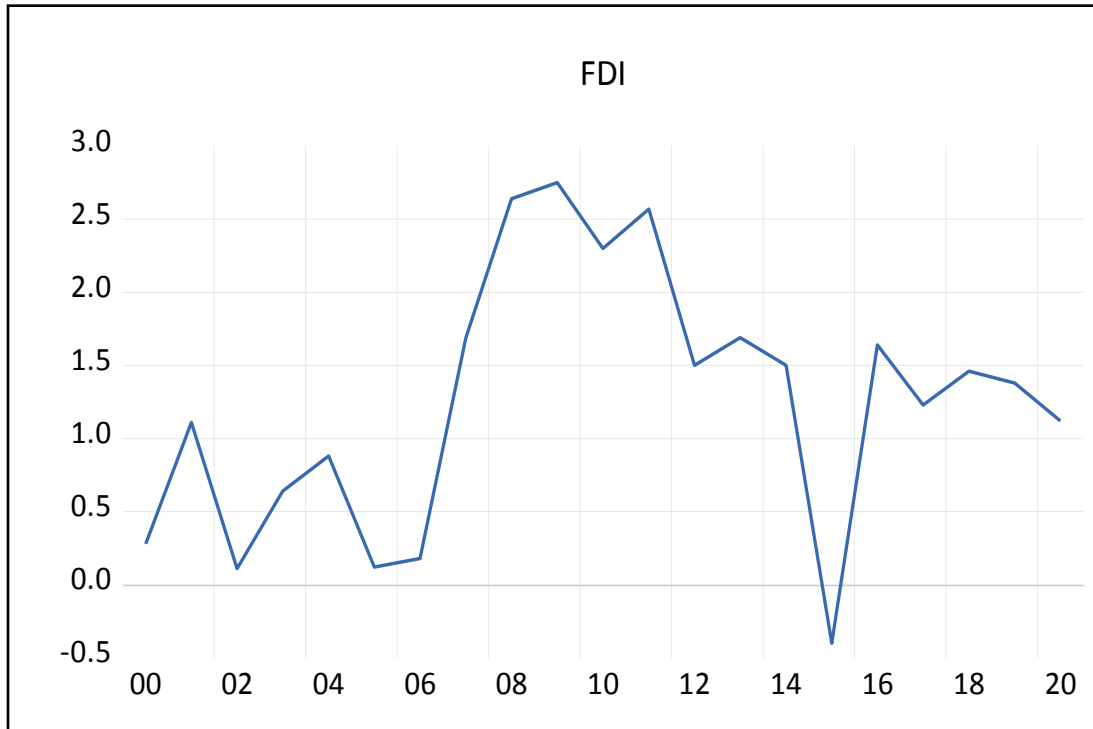
عادة ما تتميز المتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم الاستقرار وهذا راجع لتطورها وتغيرها مع الزمن مما يجعل من متوسطها و تباينها غير مستقرين ومرتبطين عبر الزمن، ومنه سنقوم في هذا المطلب باختبار استقرارية كل السلاسل الزمنية ومعالجتها في حالة عدم الاستقرار ومعرفة درجة تكاملها، وعليه سنعمد على العديد من الطرق نذكر منها الرسم البياني واختبارات جذر الوحدة لديكي فولر المطور.

أولاً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية من خلال الرسم البياني

سنقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية بيانياً لكل من: الاستثمار الاجنبي، التضخم، سعر الصرف الرسمي، الناتج المحلي الاجمالي و الاستثمار المحلي.

### 1. الاستثمار الاجنبي المباشر FDI:

الشكل رقم(6): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 2000\_2020



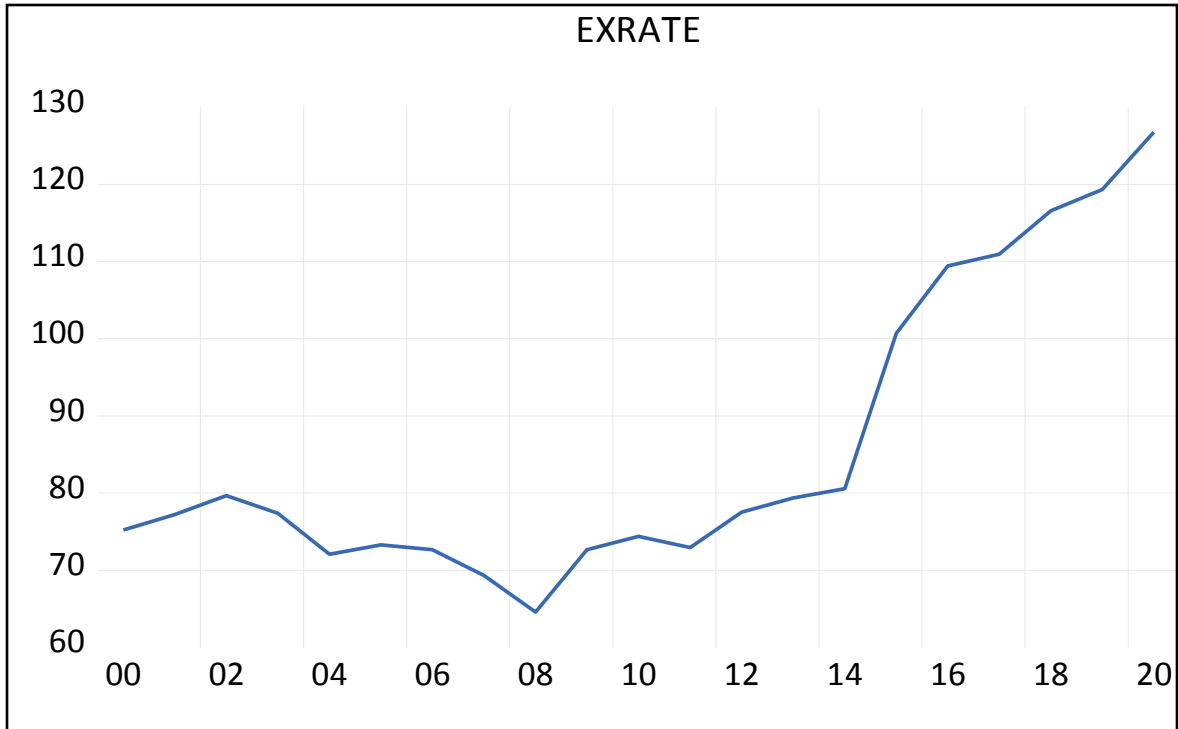
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(5)مخرجات Eviews12.

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

من الشكل أعلاه نلاحظ السلسلة الزمنية FDI في مستقرة، وهذا لعدم ثبات تباينها و متوسطها عبر الزمن .

### 2. سعر الصرف EXRATE:

الشكل رقم (6): تطور سعر الصرف الرسمي في الجزائر خلال الفترة (2000\_2020)



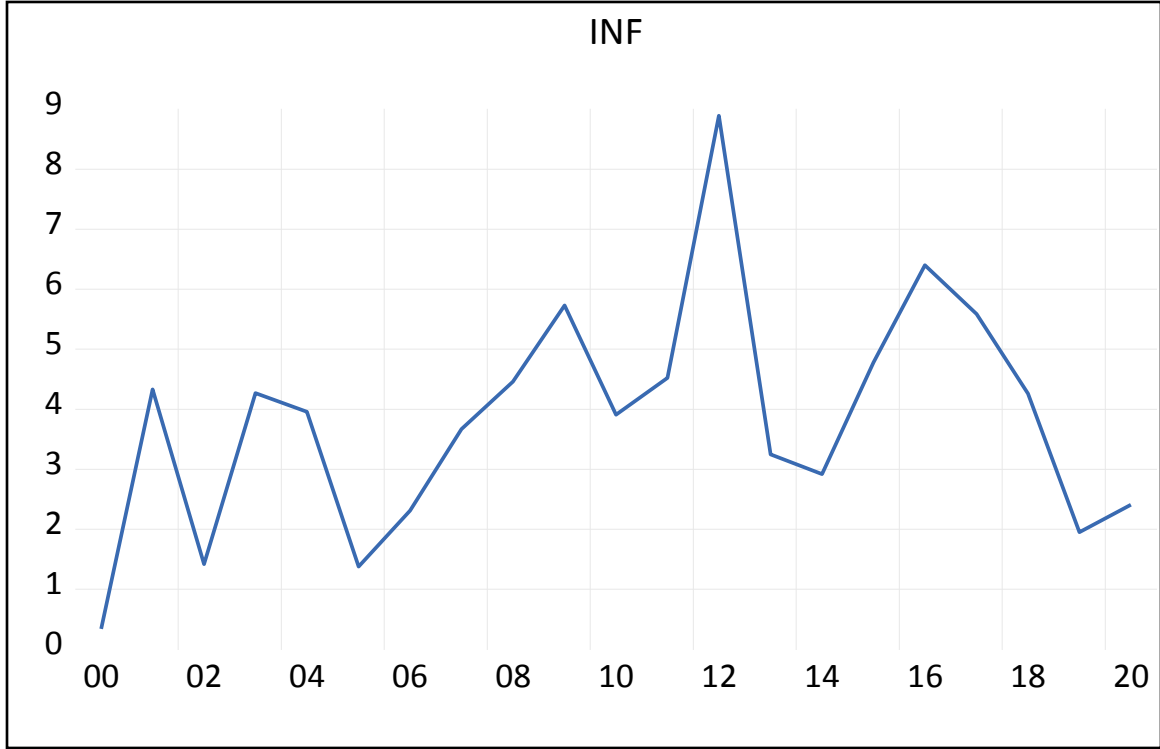
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (5) مخرجات Eviews12.

نلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه أن السلسلة (EXRATE) غير مستقرة، وهذا لعدم ثبات تباينها و متوسطها الحسابي عبر الزمن.

الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

3. التضخم INF:

الشكل رقم(7): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000\_2020).



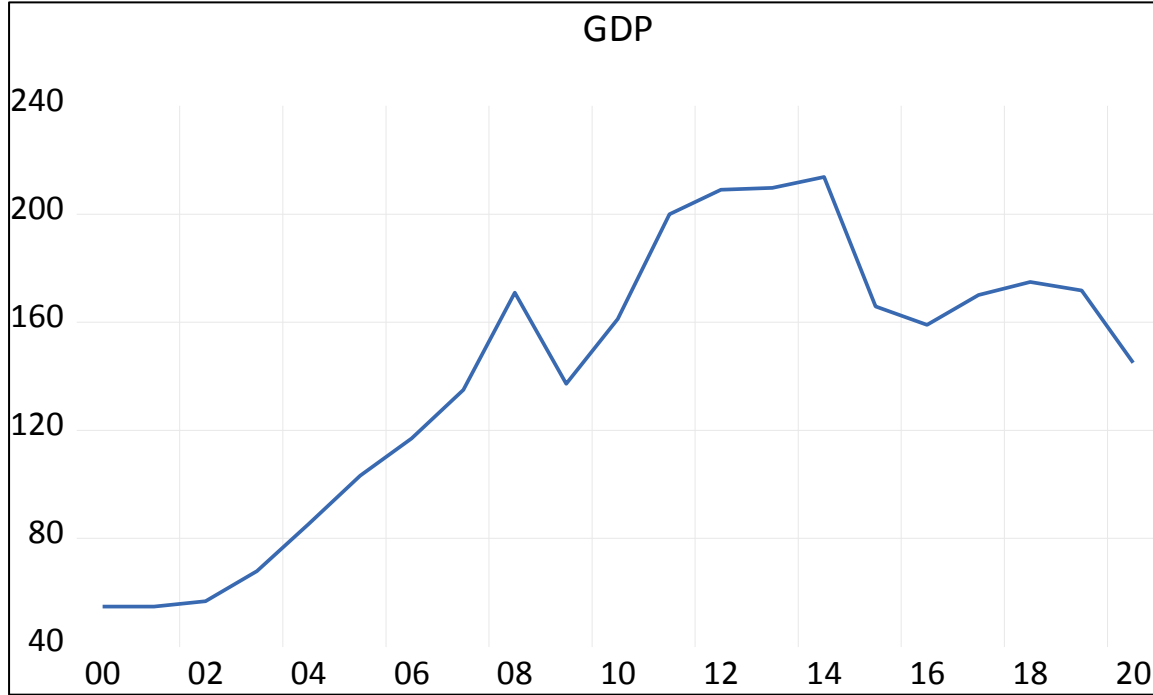
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (5) مخرجات Eviews12 .

من خلال الرسم البياني أعلاه نلاحظ أنّ السلسلة (INF) مستقرة نوعا ما، وهذا للثبات النسبي لتباينها ومتوسطها الحسابي عبر الزمن.

الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

4. الناتج المحلي الاجمالي GDP:

الشكل رقم(8): تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة(2000\_2020).



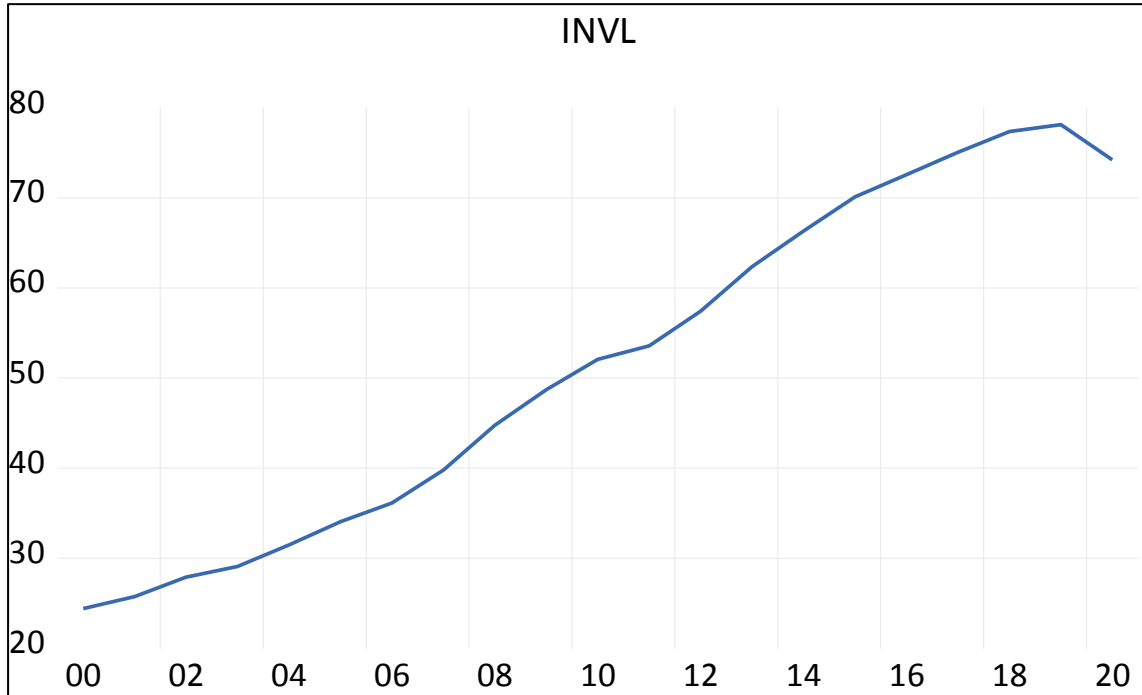
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(5)مخرجات Eviews12.

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ السلسلة (GDP) غير مستقرة، وهذا لعدم ثبات تباينها ومتوسطها الحسابي عبر الزمن.

الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

5. الاستثمار المحلي INVL:

الشكل رقم(9): تطور قيمة الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة (2000\_2020).



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(5) مخرجات Eviews12 .

نلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه أن لسلسلة (INVL) غير مستقرة، وهذا لعدم ثبات تباينها ومتوسطها الحسابي عبر الزمن.

ثانيا: استقرارية السلاسل الزمنية من خلال إختبار ديكي فولر المطور (ADF).

بهدف تجنب مشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الناتجة عن عدم استقرار السلاسل الزمنية. ولذلك تم اخضاع السلاسل الزمنية قيد الدراسة لاختبار ADF. ويقوم هذا الاختبار على الفرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة وبالتالي عدم سكون السلاسل الزمنية، مما يعني أن رفض فرض العدم يثبت سكونها عند المستوى وقبول الفرض العدم يتطلب اجراء الاختبار عند الفرق الاول.

الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

الجدول رقم(6): نتائج اختبار الاستقرار للسلاسل باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF).

<b>Augmented Dickey Fuller (Level)</b>						
		FDI	INF	GDP	EXC	INVL
<b>Intercept</b>	t-Statistic	-2.6261	-3.9811	-1.7140	1.2153	-0.7424
	Prob	0.1044	0.0069	0.4095	0.9970	0.8136
<b>Trend and Intercept</b>	t-Statistic	-2.5058	-3.7795	-0.6016	-0.7150	-1.3452
	prob	0.3215	0.0400	0.9672	0.9574	0.8451
<b>None</b>	t-Statistic	-1.1850	-1.1698	0.3036	2.2613	1.2307
	prob	0.2075	0.2125	0.7636	0.9917	0.9383
<b>Augmented Dickey Fuller (First Difference )</b>						
		FDI	INF	GDP	EXC	INVL
<b>Intercept</b>	t-Statistic	-5.9094	-4.7193	-3.6023	-3.1608	-2.6734
	prob	0.0001	0.0017	0.0160	0.0388	0.0968
<b>Trend and Intercept</b>	t-Statistic	-5.7541	-4.9982	-4.1618	-4.1298	-2.5178
	Prob	0.0010	0.0045	0.0203	0.0215	0.3167
<b>None</b>	t-Statistic	-6.0853	-4.8674	-3.5603	-2.7635	-2.4995
	Prob	0.0000	0.0001	0.0013	0.0085	0.0155

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12

من الجدول أعلاه نلاحظ أن السلاسل الزمنية كلها غير مستقرة عند المستوى ماعدا سلسلة INF التي استقرت عند القيم الحرجة 1% و5% بوجود قاطع زمني ووجود قاطع زمني واتجاه عام. مما توجب علينا القيام بالفرق الاول على السلاسل الزمنية (النتائج موجودة في الجدول أعلاه). وبما أن السلاسل الزمنية كلها استقرت بعد ادخال الفروق الاولى لها، مما يجعل نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL) هي الطريقة الانسب في التقدير.

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

المطلب الثالث: التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

أولاً: مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

إن اختبارات التكامل المشترك المتعارف عليها، يلاحظ اشتراط أن تكون السلاسل الزمنية المراد اختبار علاقة التكامل المشترك بينهما متكاملة من نفس الدرجة وفي غير مستوياتها الأصلية، وهذا يوضح محدودية استخدام هذه الاختبارات. لكن هناك اختبار بديل كمنهج للتكامل المشترك يتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لصاحبيه ((Pesaran and Shin)) والذي يقدم جملة من المنافع مقارنة بالاختبارات الأخرى، والتي تتجسد في:<sup>1</sup>

— يعتبر هذا الأسلوب هو نسبياً أكثر قوة في العينات الصغيرة التي تتضمن بين 80-30 من المشاهدات؛

— يستخدم هذا الأسلوب بغض النظر عما إذا كان الانحدار من الرتبة (0) أي (I0) أو الرتبة (1) أي (I1) أو في حالة الخليط بينهما، "نموذج (ARDL) يكون غير فعال في حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة (2) أي (I2) ؛"

— يطبق نموذج (ARDL) إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات. وهو يقدر عدد  $k(p+1)$  من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المتلى لكل متغير، حيث  $p$  هي أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم و  $k$  هو عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة، ويتم اختيار النموذج على معايير إحصائية مختلفة مثل: Akaike Info Criterion (ACI) أو Schwarz Info Criterion (SIC) أو Hannan-Quinn أو (HQC).

— علاوة على ذلك، تعاني النماذج التقليدية لاختبارات التكامل المشترك من مشكلة النمو الداخلي، في حين تستطيع طريقة نموذج (ARDL) التمييز بين المتغيرات التابع والمتغيرات التفسيرية والقضاء على المشاكل التي قد تطرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي والنمو الداخلي. كما يستطيع نموذج (ARDL) تقدير العلاقة قصيرة الأجل وطويلة

الأجل في آن واحد، كما يقدم تقديراً غير متحيز وذو كفاءة. والاستعمال الأكثر ملاءمة لنموذج (ARDL) هو أن يستند على إطار المعادلة الواحدة.

<sup>1</sup> دحماني محمدا دريوش: "إشكالية التشغيل في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان -الجزائر- 2014ص254.

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

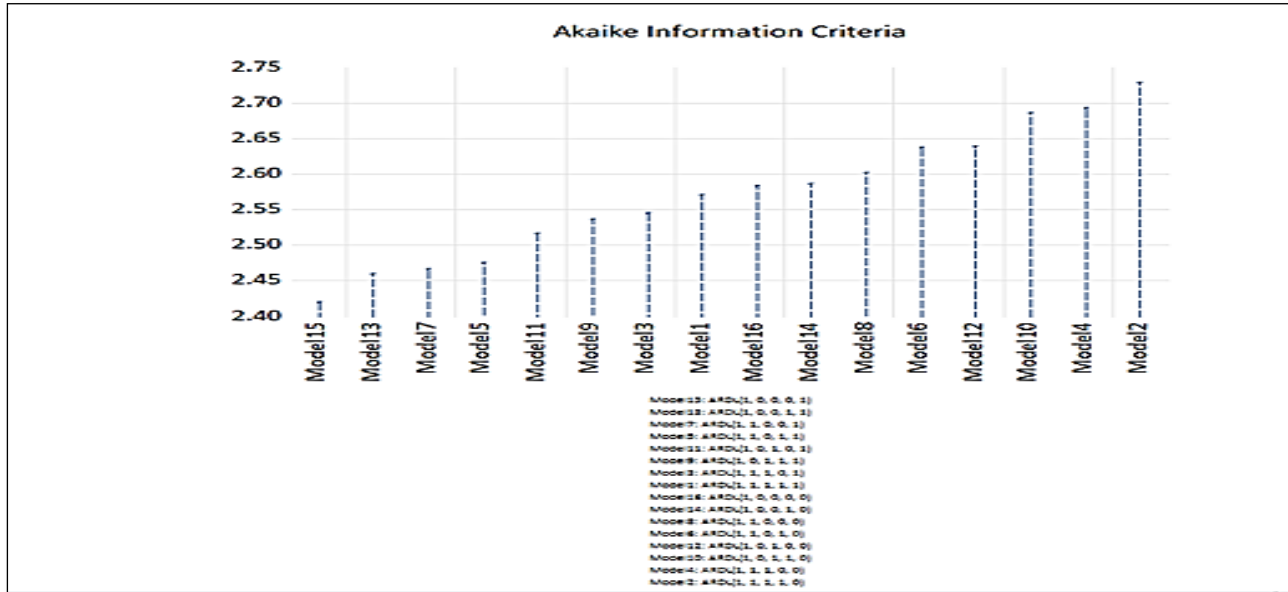
ثانيا: إختبار التكامل المشترك بإستعمال منهج الحدود.

بعد دراستنا لاستقرارية السلاسل الزمنية تبين لنا أنّ المنهجية والطريقة المناسبة هي ARDL سوف نقوم باختبار التكامل المشترك بعد تقدير النموذج بالاعتماد على فترات التباطؤ الأنسب.

1. تحديد فترة الابطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير النموذج ARDL

يسمح هذا الاختبار بتحديد فترات الابطاء المثلى، بناء على قيم (ACI) وحسب الشكل (10) فان مدد الابطاء الزمني هي ( ) للمتغيرات المعنية بالدراسة وبحسب التسلسل أو الترتيب.

الشكل رقم(10): فترات الابطاء المثلى حسب معيار Akaike لنموذج(ARDL)



المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول(5)مخرجات Eviews12

وحسب الشكل (10) فان مدد الابطاء الزمني هي (1,0,0,0,1) للمتغيرات المعنية بالدراسة وبحسب التسلسل أو الترتيب.

الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

2. تقدير النموذج وفق فترات الابطاء المثلى

الشكل رقم(11): نموذج ARDL وفق فترات الابطاء المثلى

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FDI(-1)	0.319855	0.235964	1.355524	0.1983
GDP	0.007404	0.009455	0.783136	0.4476
INF	0.157187	0.102053	1.540241	0.1475
INVL	-0.021214	0.069137	-0.306839	0.7638
EXRATE	-0.065139	0.042271	-1.540994	0.1473
EXRATE(-1)	0.073810	0.037261	1.980896	0.0692
C	-0.928761	1.800005	-0.515977	0.6145
R-squared	0.554774	Mean dependent var		1.305500
Adjusted R-squared	0.349286	S.D. dependent var		0.879009
S.E. of regression	0.709069	Akaike info criterion		2.419490
Sum squared resid	6.536133	Schwarz criterion		2.767997
Log likelihood	-17.19490	Hannan-Quinn criter.		2.487523
F-statistic	2.699780	Durbin-Watson stat		1.962122
Prob(F-statistic)	0.062928			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(5)مخرجاتEviews12

نلاحظ من خلال مخرجاتEviews12 أنّ معلمات النموذج كلها غير معنوية وهذا يعني أنّها لا تؤثر على الاستثمار الاجنبي في نفس السنة، اما بالنسبة لجودة النموذج نلاحظ ان له جودة متوسطة وذلك من خلال اختبار R-squared التي تبلغ قيمته 0.554774 كما تظهر النتائج عدم وجود ارتباط زائف بين المتغيرات حيث أنّ نتائج Durbin\_watson stat

أكبر من R-squared.

3. إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود

بالانتقال الى اختبار الحدود (ARDL) يوضح الجدول ادناه نتائج حساب إحصائية F حيث اظهرت النتائج أن قيمة (F)

أقل من قيمة الحد العلوي(1)I لجميع القيم الحرجة في النموذج.

الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

الشكل رقم(12): إختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	2.313472	10%	2.45	3.52
k	4	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	20	10%	2.752	3.994
		5%	3.354	4.774
		1%	4.768	6.67

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(5) باستخدام برنامج Eviews12

يبين الشكل أعلاه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية الحدود (Bounds Test)، وتشير النتائج الى أن القيمة المحسوبة ل F-statistic أقل من القيم الحرجة للحد الأعلى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ، ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية.

ثالثا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ECM) .

بعد التأكد من وجود علاقة قصيرة الأجل الآن نقوم بتقدير الآثار قصيرة الاجل كما يبينه الجدول التالي:

الشكل رقم (13): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(FDI)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 1)				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Date: 05/25/22 Time: 09:35				
Sample: 2000 2020				
Included observations: 20				
ECM Regression				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.928761	0.332627	-2.792199	0.0153
D(EXRATE)	-0.065139	0.024925	-2.613373	0.0215
CoIntEq(-1)*	-0.680145	0.174877	-3.889286	0.0019
R-squared	0.573558	Mean dependent var	0.042000	
Adjusted R-squared	0.523388	S.D. dependent var	0.898160	
S.E. of regression	0.620063	Akaike info criterion	2.019490	
Sum squared resid	6.536133	Schwarz criterion	2.168850	
Log likelihood	-17.19490	Hannan-Quinn criter.	2.048647	
F-statistic	11.43235	Durbin-Watson stat	1.962122	
Prob(F-statistic)	0.000714			

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(5)مخرجات Eviews12

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

نلاحظ من خلال نموذج تصحيح الخطأ أن المتغيرات الاحصائية معنوية احصائيا عند مستوى معنوية 5% مما يعني قوة اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الاجنبي المباشر خاصة سعر الصرف الذي يظهر معنوية أكثر عن باقي المتغيرات.

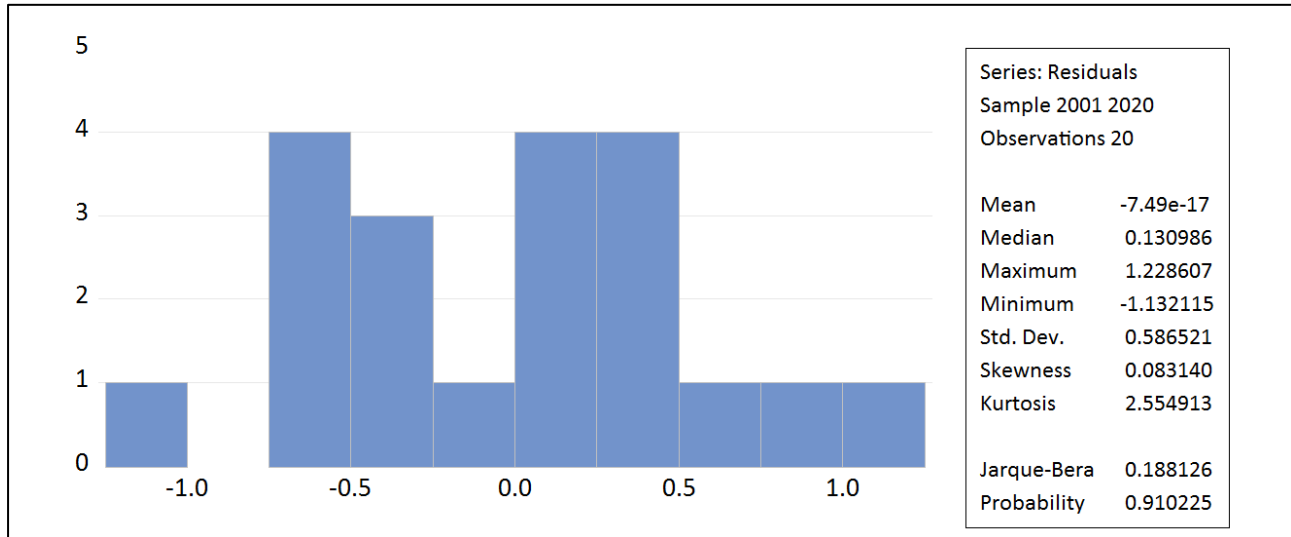
أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ  $ECM(-1)$  فقد ظهرت المعلمة ( $\lambda = -0.68$ ) بإشارة سالبة و معنوي عند 5% مما يؤكد علاقة قصيرة الاجل بين المتغيرات وهذا يعني أنّ سرعة التعديل تتم كل سنة ونصف تقريبا.

رابعا: اختبار جودة النموذج

### 1. التوزيع الطبيعي للبواقي

سنعتمد على احصائية (jacque-bera) حيث:

الشكل رقم(14): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(5) باستخدام برنامج Eviews12

من الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة الاحتمال الموافقة لاختبار (J-B) هي 0.910. prob=0 أي أكبر من 5% ومنه نقبل الفرضية التي تنص على ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي كما هو موضح في الشكل اعلاه.

الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

2. تجانس (ثبات) تباين البواقي:

هناك عدّة اختبارات للكشف على أنّ تباين البواقي متجانسة أم لا ومن بينها اختبار (ARCH)

الشكل رقم(15): نتائج اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ(تجانس التباين)

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.244972	Prob. F(1,17)	0.6270	
Obs*R-squared	0.269903	Prob. Chi-Square(1)	0.6034	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/30/22 Time: 05:50				
Sample (adjusted): 2002 2020				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.370040	0.130659	2.832108	0.0115
RESID^2(-1)	-0.120687	0.243838	-0.494946	0.6270
R-squared	0.014205	Mean dependent var	0.328809	
Adjusted R-squared	-0.043783	S.D. dependent var	0.429460	
S.E. of regression	0.438761	Akaike info criterion	1.289577	
Sum squared resid	3.272692	Schwarz criterion	1.388992	
Log likelihood	-10.25098	Hannan-Quinn criter.	1.306402	
F-statistic	0.244972	Durbin-Watson stat	2.040474	
Prob(F-statistic)	0.626974			

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(5) باستخدام برنامج Eviews12.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ قيمة  $Prob.F(1,17)=0.6270$  أي أكبر من 0.05، ومنه نقبل الفرضية

(H0) التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ.

خامسا: اختبار إستقرار النموذج (Stability Test)

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من إستخدام أحد الإختبارات

المناسبة لذلك مثل إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة

(CUSUM of Squares) ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات التي تبين وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى

استقرار و إنسجام المعلمات قصيرة الأجل.

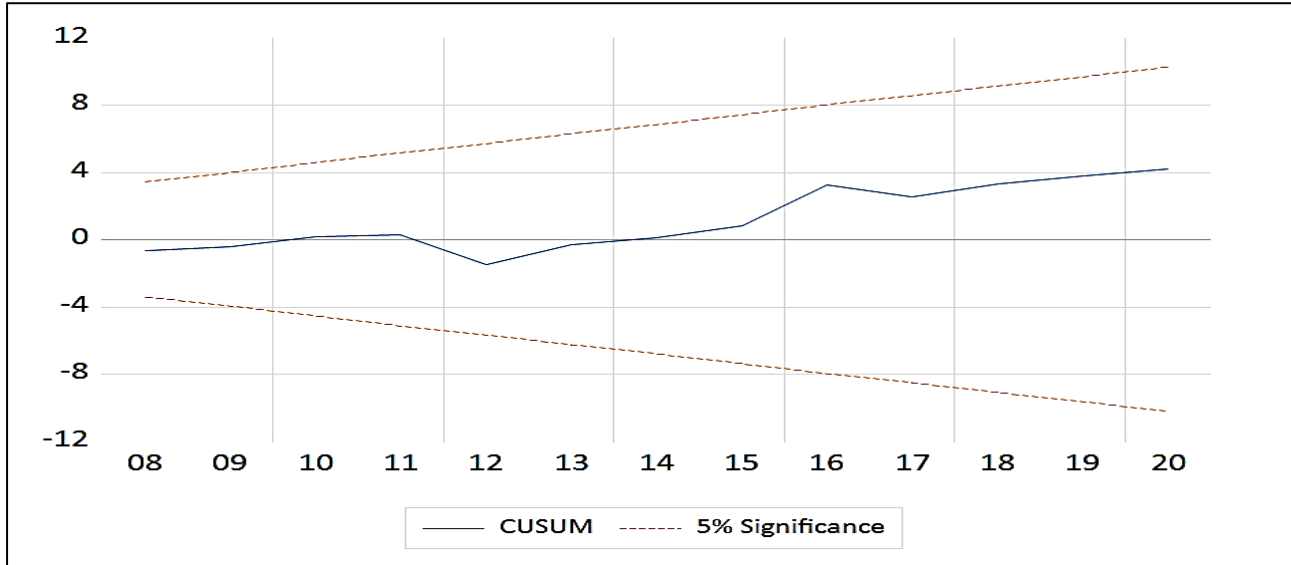
يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع

الشكل لإختبارات كل من (CUSUM) و (CUSUM Of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا

يعني أن كل المتغيرات مستقرة خلال طول فترة الدراسة.

الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

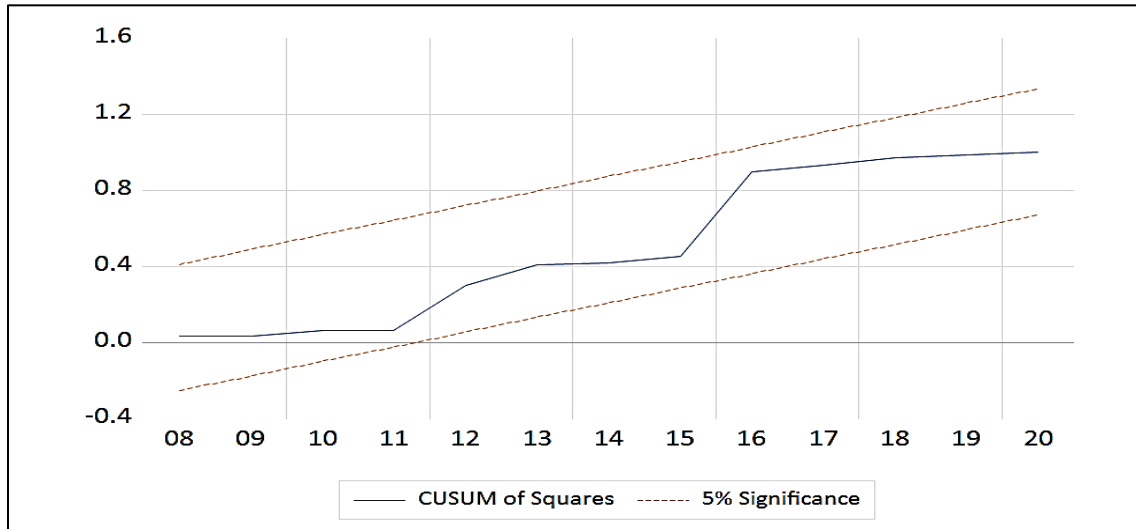
الشكل رقم(16): إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم(5) باستخدام برنامج Eviews12

من خلال الرسم البياني الموضح في الشكل أعلاه نلاحظ أن إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) بالنسبة لهذا النموذج ، فهو عبارة عن خط وسطي داخل المنطقة الحرجة مشيرا الى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%.

الشكل رقم(17): إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM Of Squares)



المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول(5) رقم باستخدام برنامج Eviews12

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

من خلال الرسم البياني الموضح في الشكل أعلاه نلاحظ أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM Of Square) هو عبارة عن خط وسط يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن إستنتاجه من هاذين الاختبارين أن هناك إستقرارا وانسجامًا في النموذج للأمد القصير.

### سادسا: التحليل الاقتصادي لأثر المحددات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالنسبة لسعر الصرف وجدنا ان هناك تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك لوجود علاقة قصيرة الاجل بينهما وهذا مايتوافق مع النظرية الاقتصادية.

أما بالنسبة للاستثمار المحلي وجدنا أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار المحلي والاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر وذلك بوجود علاقة قصيرة الاجل بين المتغيرين وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية أيضا.

أما في يخص التضخم فقد أظهرت النتائج عدم وجود تأثير للتضخم على الاستثمار المحلي وهذا ما تثبتته النظرية الاقتصادية.

وبخصوص الناتج المحلي وجدنا أن هناك تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما تثبتته النظرية الاقتصادية بوجود علاقة عكسية بين المتغيرين.

## الفصل الثاني — واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع دراسة قياسية لأهم محدداته خلال الفترة (2000-2020)

### خلاصة

إنّ الجزائر وفي ظل محاولة منها لجذب رأس المال الأجنبي قامت بعدة اصلاحات اقتصادية وعملت على تهيئة المناخ المناسب لصالح المستثمر الاجنبي، لهذا قمنا في هذا الفصل بدراسة قياسية للمحدّدات الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر التي لم تتوصل الدّراسة النظرية فيها لنتيجة قطعية، حيث عملنا قدر المستطاع للالتزام بمنهجية القياس الاقتصادي عموما بداية بجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدّراسة ومن ثمّ معالجتها باستخدام الادوات الاحصائية المناسبة حيث تحصلنا على خليط من السلاسل الزمنية المتكاملة في المستوى والدرجة الأولى مما توجب علينا استخدام نموذج (ARDL) لتقدير العلاقة الطويلة وقصيرة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ومعرفة مدى معنويتها، ومن خلال الدّراسة يمكن القول أنّ معظم المتغيرات المستقلة لها أثر قوي في الاجل القصير ماعدا التضخم الذي تبين ان ليس له اي تأثير على الاستثمار الاجنبي المباشر ، كما اتضح من خلال النتائج أنّ للناتج المحلي الاجمالي تأثير سلبي على الاستثمار الاجنبي وتبين ايضا أنّ للاستثمار المحلي علاقة طردية بينه وبين الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

خاتمة عمارة

### خاتمة عامة

إنّ التحدّيات التنموية المتزايدة التي باتت تواجهها الدّول النامية خاصة مع تصاعد المصاعب الاقتصادية والاجتماعية وكذا شح الموارد المحلية دفع بها الى البحث عن مصادر تمويل جديدة داخلية كانت أم خارجية. و إستجابة لهذه التحدّيات أصبح الاهتمام بالاستثمارات الاجنبية المباشرة من الامور الهامة كما أنه صار بمثابة الخطوة التي لا يمكن تجاهلها لتحسين الأوضاع المحلية لهذه الدّول.

الجزائر كباقي الدّول النّامية تسعى جاهدة لتحقيق قفزة نوعية وزيادة مداخيلها وتحسين اقتصادياتها وذلك من خلال توفير مناخ استثماري ملائم يسمح للشركات الأجنبية بالنشاط بأقل المخاطر والتكاليف مع تحقيق أفضل المكاسب. ولهذا حاولنا في بحثنا الاجابة عن الاشكالية التي تدور حول محدّدات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر. ومن أجل الالمام بجوانب البحث قدر المستطاع ارتأينا الى تقسيم موضوع البحث الى فصلين حيث في الفصل الأول تناولنا فيه الخلفية النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر حيث سعينا الى حصر المفاهيم العامة والمحدّدات الاقتصادية والتّظريات المفسرة له، أما الفصل التطبيقي أردنا من ورائه تحليل المناخ الاستثماري الجزائري وكذا أهم القطاعات المهتمة باستقطابه، ثمّ تطرقنا الى الدّراسة القياسية انطلاقا من عرض المحدّدات وكذا دراسة استقراريتها الى تقدير النموذج الذي يفسر الظاهرة، حيث توصلنا الى أنّ الاستثمار المحلي من بين أكثر المحدّدات الاقتصادية التي تأثر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وتحليل النتائج تؤكد وجود علاقة طردية بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر.

### أولا: نتائج البحث

لقد توصلنا من خلال هذه الدّراسة الى النتائج التالية:

\_\_ يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دور هام في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال ما يوفره من عمالة وعملة صعبة ونقل التكنولوجيا وزيادة المعرفة الادارية للدولة المضيفة،

\_\_ عملت الحكومة الجزائرية على تحسين مناخها الاستثماري من خلال انتهاج جملة من الاصلاحات في سبيل جذب الاستثمار الاجنبي وزيادة حصته منه،

\_\_ الناتج المحلي يؤثر سلبا في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر،

\_\_ الاستثمار المحلي يساهم في رفع الاستثمار الاجنبي المباشر،

\_\_ التضخم لا يؤثر على الاستثمار الاجنبي المباشر في المدى القصير.

### ثانيا: إختبار الفرضيات

- من خلال تحليلنا لمعطيات الدراسة واستخلاصنا للنتائج توصلنا اثناء اختبار الفروض الى النتائج التالية:
- \_\_ حيث أن الفرضية الأولى المتعلقة بالتأثير الايجابي لسعر الصرف على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر قد تحققت من خلال التأكيد على وجود علاقة قصيرة الاجل بين هذين المتغيرين وهذا ما بينه الشكل رقم(11) .
- \_\_ أما فيما يخص الفرضية الثانية المتعلقة بوجود علاقة طردية بين الاستثمار المحلي والاستثمارات الاجنبية المباشرة في المدى القصير قد تحققت وهذا ما أوضحته نتائج الجدول رقم(11).
- \_\_بخصوص الفرضية الثالثة فقد فندت النتائج أنّ التضخم أكثر المحدّات الاقتصادية المثبطة للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر حيث ومن خلال تحليل النتائج تبين ان التضخم لا يؤثر على الاستثمار الاجنبي المباشر.
- \_\_ أما في ما يخص الفرضية الرابعة التي تنص على أن الناتج المحلي دور مهم في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر فقد أبطلت النتائج هذه الفرضية حيث أن الناتج المحلي يؤثر سلبا في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر.

### ثالثا: مقترحات البحث

- على ضوء دراستنا لموضوع البحث وبعد استعراض لنتائجه يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:
- \_\_ مواصلة تحسين المناخ الاستثماري الجزائري وتوفير بيئة استثمارية ملائمة وعدم ربطها بالوضع المالي للبلاد.
- \_\_ تقوية الروابط وتعزيز العلاقات بين الدول العربية والاجنبية من أجل دفعها للاستثمار داخل الجزائر.
- \_\_ اعادة تشييد البنى التحتية وهذا من خلال انشاء مناطق حرة ومدن صناعية وموانئ ومطارات حديثة.
- \_\_ القضاء على المشاكل الادارية التي تعيق الاستثمار الاجنبي من خلال تقديم بعض التسهيلات.

### رابعا: آفاق البحث:

- بعد الانتهاء من معالجة اشكالية بحثنا والتي تتمحور حول الى أي مدى يمكن أن تساهم وتؤثر المحدّات الاقتصادية في جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000\_2020 فإنه يمكن دراسة تأثير أي عنصر من العناصر المحدّدة للاستثمار الاجنبي بحيث تكون محل أبحاث ودراسات أخرى مستقبلية تتمثل في:

- \_\_ القيام بدراسة تحليلية وقياسية لمعرفة مدى تأثير محدّات اقتصادية أخرى على الاستثمار الاجنبي المباشر.
- \_\_ دراسة مدى تأثير سعر الصرف على الاستثمار الاجنبي المباشر في المدى الطويل.
- \_\_توسيع عينة الدراسة لتمثل الدول النامية والمتقدمة وكذا تمديد فترة الدّراسة.

# قائمة المراجع

### قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

الكتب:

1. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1994.
2. سعيد يحيى، الإستثمار الأجنبي المباشر، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
3. طاهر مرسي عطية، أساسيات إدارة الاعمال الدولية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 .
4. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، ط2، الكتاب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991.
5. عبد السلام أبو قحف، الإدارة والاستثمار، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993
6. عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أوروبا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية، المنصورة، 2007.
7. علي عباس، إدارة الاعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
8. عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2012.

### الرسائل والاطروحات:

1. دهماني محمد ادريوش: "إشكالية التشغيل في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان - الجزائر - 2014.
2. السعيد بن لخضر، أثر أنشطة البحث والتطوير في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، دراسة حالة قطاع السياحة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة: الجزائر، 2017\_2018 .
3. سعيد يحيى، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006\_2007.
4. شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهدي، أم البواقي، 2015.
5. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996\_2005، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الاقتصادية، جامعة الجزائر 2007\_2008.



## قائمة المراجع

### ملتقيات وندوات:

1. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
2. حلمي حكيمة، ساسان نبيلة، الاستثمار في الجزائر، تقييم مناخها وقراءة في ملامحه، جامعة قلمة، الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قلمة، يومي ، 05-10/12/2014.
3. عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وآفاق، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة التكوين المتواصل الجزائر 17 و18 أبريل 2006.
4. كسرى مسعود، طهراوي دومة على، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر-دراسة استقصائية لعينة من المؤسسات الأجنبية بالجزائر الملتقى الوطني حول: الترقية وتنمية الاستثمار في الجزائر ، جامعة قلمة، يومي ، 10/12/2014.
5. لمي حكيمة، ساسان نبيلة، الاستثمار في الجزائر- تقييم مناخه وقراءة في ملامحه ، جامعة قلمة، الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة قلمة، يومي 09-10/12/2014.

### القوانين والجرائد:

1. القانون 12/93، الصادر في 5 أكتوبر 1993.
2. المواد: 04، 41، 40، 39، 38 من القانون 12/93، الصادر في 5 أكتوبر 1993.
3. المادة 2 الأمر رقم 03\_01 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.
4. الأمر رقم 0 الأمر رقم 03\_01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار الجديد.
5. 03\_1 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.
6. الأمر 08\_06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل والمتمم للأمر 03\_01 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.
7. الجريدة الرسمية، رقم 45، 1990.
8. الجريدة الرسمية، رقم 06، 1991.
9. الجريدة الرسمية، رقم 07، 1995.
10. دليل الاستثمار في الجزائر، الجزائر، نشرة 2006.

## قائمة المراجع

---

ثانيا: باللغة الاجنبية

1. Bemord Hugnier. L'investissement direct , Économica, Paris,France,1984.
2. Bertrand Bellan et Radaha Gouia, Investissements direct étrangers et développement industrielle méditerranéen, édition: Economica, paris, 1998.
3. Denis Tersen ,Jean\_Luc Bricout, L'investissement international, edition Amond Colin, 1995.

ثالثا: مواقع الكترونية

asjp.cerist.dz: منصة إلكترونية للنشر الإلكتروني للمجلات العلمية الجزائرية.

Books.google.dz: موقع للكتب الإلكترونية.

DSpace.université: موقع للمذكرات في الجامعات الجزائرية (فضاء رقمي يحتوي مذكرات تخرج)

الملاحق

## الملاحق

الملحق رقم(1): حساب الاحصاءات الوصفية للمتغيرات.

Median	17.76000	3.960000	159.0500	1.380000	77.39000
Maximum	32.90000	8.890000	213.8100	2.750000	126.7700
Minimum	8.910000	0.340000	54.74000	-0.400000	64.58000
Std. Dev.	9.698073	1.928478	52.83309	0.885496	19.11302
Skewness	0.161510	0.514221	-0.399679	-0.026558	1.004551
Kurtosis	1.289045	3.641869	1.957512	2.241169	2.437560
Jarque-Bera	2.652745	1.285978	1.510036	0.506315	3.808727
Probability	0.265438	0.525719	0.470002	0.776346	0.148917
Sum	421.7500	80.75000	2963.400	26.39000	1802.670
Sum Sq. Dev.	1881.052	74.38052	55826.72	15.68207	7306.153
Observations	21	21	21	21	21

الملحق رقم(2): حساب معامل الارتباط الذاتي بين المتغيرات.

INVL	1.000000	0.327069	0.773895	0.213234	0.758865
INF	0.327069	1.000000	0.449459	0.439241	0.033606
GDP	0.773895	0.449459	1.000000	0.533594	0.259542
FDI	0.213234	0.439241	0.533594	1.000000	-0.133452
EXRATE	0.758865	0.033606	0.259542	-0.133452	1.000000

الملحق رقم(3): تقدير نموذج الانحدار المتعدد

Dependent Variable: FDI				
Method: Least Squares				
Date: 06/05/22 Time: 04:47				
Sample: 2000 2020				
Included observations: 21				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.015069	0.008251	1.826267	0.0865
INF	0.112775	0.098132	1.149209	0.2674
INVL	-0.059910	0.066919	-0.895262	0.3839
EXRATE	0.005692	0.022356	0.254617	0.8023
C	-0.588893	1.717259	-0.342926	0.7361
R-squared	0.431327	Mean dependent var		1.256667
Adjusted R-squared	0.289159	S.D. dependent var		0.885496
S.E. of regression	0.746574	Akaike info criterion		2.457613
Sum squared resid	8.917963	Schwarz criterion		2.706308
Log likelihood	-20.80493	Hannan-Quinn criter.		2.511586
F-statistic	3.033923	Durbin-Watson stat		1.622594
Prob(F-statistic)	0.048676			



## تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة)\*: شعور أميرة أميل ..... المولود(ة) بتاريخ: 1994/01/07 بـ المسيلة  
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 200335706 الصادرة بتاريخ: 2016/04/24 عن: المسيلة  
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علم اقتصادي تخصص: اقتصادي خلال السنة الجامعية: 2021/2022  
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان\*\* : المرحلة الثانية الاقتصادية في سياق الاستثنائي  
الاقتصادي الجاهل دراسة قياسية حالة الجزائر  
للسنة 2021 - 2022

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/06 / 06 / 2022

التوقيع والبصمة

.....



.....



## الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر العوامل المحددة (المتغيرات المستقلة) على الاستثمار الاجنبي المباشر (متغير تابع)، في الجزائر خلال الفترة (2000\_2020) ولتحقيق هذا الهدف تم اجراء اختبار الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL. كما وقد أظهرت نتائج الدراسة في النموذج الأجل القصير أن هناك علاقة توازنية قصيرة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فقد أظهر كل من الاستثمار المحلي، الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف الرسمي تأثير في المدى القصير، أما بالنسبة للتضخم فهو لا يؤثر على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

الكلمات الافتتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، اختبار الانحدار الذاتي للابطاء الموزع، استقرارية السلاسل الزمنية، نموذج تصحيح الخطأ..... الخ.

### **Abstract:**

This study aims to measure the impact of specific factors (independent variables) on FDI (dependent variable) in Algeria during the period (2000\_2020) and to achieve this goal, the ardl self-regression test was conducted. The results of the study in the short-term model also showed that there is a short-term balance between independent variables and the dependent variable, as both domestic investment, GDP and the official exchange rate have shown an impact in the short term, while inflation does not affect the flow of FDI.

**Key words:** FDI, self-regression test for distributed slowing, stability of time series, error correction model..... Etc.